



USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE



مشروع السلام المجتمعي

**السلام الاجتماعي
في المجتمع المصري**

**إعداد
د. سامح فوزي**



USAID
من الشعب الأمريكي



Community Peace Project



ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

السلام الاجتماعي في المجتمع المصري

سامح فوزي

إشراف

مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

عنوان الكتاب / السلام الاجتماعي في المجتمع المصري

الناشر : مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

العنوان / أول ش الملك فيصل - برج الأطباء - الدور التاسع

شقه 908 – الجيزة

تليفاكس : 37759512

موبايل : 012 6521175 - 012 6521170

البريد الإلكتروني : maat_law@yahoo.com

info@maat-law.org

الموقع : www.maat-law.org

www. maatpeace.org

إعداد : د/ سامح فوزي

مدير المركز : أيمن عقيل

عن مركز ماعت

رؤيتنا

في ظل ما تشهده البلاد حالياً من تعاضم دعاوى الإصلاح وتكريس مفهوم دولة المؤسسات وسيادة القانون وما تم اتخاذه من خطوات ايجابية في طريق دعم الديمقراطية فكان علينا أن نقوم بدورنا في حماية المكتسبات الديمقراطية وممارسة دور ايجابي في دفع مسيرة الإصلاح.

لذا فان ماعت يسعى إلى إعداد جيل من الشباب يؤمن بالمشاركة الايجابية في الشؤون العامة وفي تطوير و تفعيل القوانين ذات الصلة .

من هنا كان اهتمام ماعت برفع الوعي القانوني لدى الشباب بصفه عامة وشباب المحامين بصفة خاصة لتأهيلهم ووضعهم على الطريق الصحيح ليتمكنوا من أداء رسالتهم في المجتمع بكل كفاءة واقتدار .

وكذلك يسعى ماعت إلى نشر وترسيخ وإرساء مفاهيم وثقافة الديمقراطية والسلام في المجتمع المصري وبخاصة الشباب والمرأة والأقباط.

ولذلك يسعى ماعت لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1) نشر وتعزيز وترسيخ ثقافة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان ونبذ العنف ومكافحة الجريمة والفساد.
- 2) تفعيل المواثيق والاتفاقيات الدولية الداعمة للسلام العادل والدائم وحقوق الإنسان ورفع الوعي العام بها.
- 3) تعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون.
- 4) رفع وعي المواطنين بالحقوق القانونية والدستورية.
- 5) رفع وعي وتدريب القيادات الشابة في مؤسسات المجتمع المدني
- 6) إعداد الدراسات والأبحاث القانونية للمساهمة في تطوير البنية التشريعية.
- 7) تقديم الدعم القانوني والقضائي للفئات المهمشة والمستضعفة أمام الجهات المختصة. وعقد الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية وحملات توعية. وإصدار الكتب والنشرات والدوريات وإعداد الدراسات والبحوث الميدانية الخاصة بأنشطة ماعت . وتعزيز المواءمة والتنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية .

الآليات

ويعتمد ماعت في تحقيق أهدافه بصورة رئيسية على الآليات الآتية :

1. رفع الدعاوى القضائية وتقديم المساعدة والدعم القانوني .
2. رصد انتهاكات حقوق الإنسان ومواجهتها بالطرق القانونية.
3. القيام بحملات توعية قانونية لتحسين أوضاع المشاركة العامة وحقوق الإنسان .
4. القيام بحملات لنشر ثقافة السلام ونبذ العنف وقبول الآخر .
5. إعداد الدراسات والأبحاث القانونية والدستورية .
6. إصدار كتيبات ونشرات قانونية غير دورية .
7. إعداد دورات تدريبية وورش عمل وندوات ومؤتمرات .
8. تأسيس مكتبة قانونية لمساعدة الباحثين في مجال حقوق الإنسان .

تصدير

نحلم دائما باستقرار ونمو مجتمعنا ونحلم بأن ينال كل فرض منا حقوقه التي كفلها الدستور والقانون ... هكذا يري مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية مهمة عملة " حلم لابد أن يتحقق يتمثل في النمو والاستقرار تحت مظلة حقوقية ودستورية يتمتع فيها كل الأفراد بحقوق متساوية ومصونة... "

لقد تأسس مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية لكي يدافع عن حقوق الجماعات المهمشه والمقهورة ، مع العمل علي تنميتها ، لذلك يري المركز أن تحقيق السلام وصونه داخل مجتمعنا هو السبيل الوحيد لتحقيق ما نرغب فيه إننا نعمل من أجل سلام أنفسنا وسلام مجتمعنا من خلال قبولنا لبعض ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف المجتمعي بكل صوره ومساندة المستضعفين والمقهورين اجتماعيا ... هذه هي رسالة مركز ماعت لمشروعه " السلام المجتمعي "

أيمن عقيل

مدير المركز

مشروع السلام المجتمعي

مشروع السلام المجتمعي هو مشروع تنموي حقوقي يرصد واقع العنف المجتمعي للأسرة المصرية بشكل عام وأسرة السجن والمعتقل بشكل خاص. فالمشروع يعمل علي إيجاد آلية مجتمعية لدمج أسر وأطفال المعتقلين في المجتمع مع تغيير نظرة المجتمع لهؤلاء الأسر. كما يعمل المشروع علي ترسيخ مفهوم السلام الداخلي للفرد واحترام القانون وإتباع إجراءاته لنيل الحقوق وعدم إتباع الأساليب العنيفة والمدمرة للأسرة والآخر عند التعرض لظلم أو قهر أو حتى مشكلة مجتمعية ما.

يعد المشروع نقلة نوعية في التعامل مع قضايا السجناء والمعتقلين حيث يتعامل مع الأسرة كونها ضحية الظروف المحيطة بها ولا يجب معاقبتها لمجرد خطأ أحد أفرادها. كما أن المشروع يتخذ من المنهج العلاجي المجتمعي (دمج أساليب مجتمعية ونفسية لعلاج مظاهر العنف والقهر) أسلوباً عملياً للتصدي للمشكلات الناتجة عن وجود أحد أفراد الأسرة في السجن أو المعتقل.

وبذلك يهدف مشروع السلام المجتمعي إلي:

نشر ثقافة التسامح والسلام الداخلي للأسرة المصرية وحسن التعامل مع الآخر المختلف سواء مجتمعياً أو ثقافياً أو دينياً أو حزبياً مع التركيز علي أسر المسجونين والمعتقلين لدمجهم في المجتمع وتغيير نظرة المجتمع إليهم.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع السلام المجتمعي هو مشروع تعاوني بين مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID مكتب مصر. والمشروع جاء نتيجة لدراسات قام بها مركز ماعت حول وضع أسر السجناء والمعتقلين داخل المجتمع ووجد أن الكثير من السلوكيات المجتمعية غير السوية تحكم العلاقات بين هؤلاء الأسر وباقي أفراد المجتمع مثل تعميم الحكم علي جميع أفراد أسرة السجن أو المعتقل "خطأ فرد يتحملة الجميع" وهو نتاج طبيعي لثقافة مجتمعية نرغب في دحرها "الحسنة تخص والسيئة تعم". لذلك جاء مشروع السلام المجتمعي ليخطو خطوة علي طريق الألف ميل نحو دمج وتأهيل أسر السجناء والمعتقلين كفئة مجتمعية تعاني من التهميش والاستبعاد، مع مد يد العون لجميع أفرادها من خلال توفير بيئة داعمة اجتماعياً وقانونياً تعمل علي توفير فرص حياة أفضل وإطار قانوني يدافع عن الحقوق والحريات لهذه الفئة.

مقدمة

يمر المجتمع المصري- مثل غيره من المجتمعات- بلحظات تحول مفصلية، قد تؤدي إلي تقدمه، أو تشكل عوامل تهديد لوحده ومستقبله. من هنا يكتسب الحديث عن "السلام الاجتماعي" أهميته. ليس من منطلق دعائي، أو ترويج لشعارات سياسية جوفاء، ولكن تعبيراً عن احتياج موضوعي إلي أن يظل المجتمع متماسكاً، موحداً، باعتبار أن وحدة أي مجتمع تعد من عناصر "القوة الناعمة" التي يمتلكها. نلمسها، ونستدفي بها، ولكن لا نراها في مظاهر خشنه مثل "القوة المسلحة".

ولا يتحقق السلام الاجتماعي للمجتمعات بالأمن وحده. بالطبع يقع علي عاتق أجهزة الأمن التصدي للجريمة في أي مجتمع، وإجهاض أي مخططات تنال من استقراره، ولكن من يحافظ علي السلام الاجتماعي في المجتمعات هي عوامل بنيوية تشبه الشرايين في جسم المجتمع، تضح لأطرافه دماء التماسك، الصلابة، الوحدة.

ويقدم ملف الإرهاب والتطرف في المجتمع المصري دليلاً دامغاً علي أن السلام الاجتماعي يحتاج إلي ما هو أبعد من "الحل الأمني" المباشر. فهو يحتاج- في المقام الأول- إلي بيئة اجتماعية عادلة، وبيئة ثقافية متسامحة، وبيئة سياسية تعددية. هذا هو السياق الطبيعي لبناء سلام اجتماعي حقيقي.

هذا الكتاب يحاول- متحرراً من تعقيدات اللغة- أن يدرس أسس السلام الاجتماعي في إطاره الشامل، من خلال بحث عوامل تمسك المجتمع، والفرص التي أمامه، والتحديات التي تقف في طريقه، ووضع تصورات حول أهمية الحوار، وسبل الخروج من حالة الطائفية إلي المدنية التي تقوم علي بناء رأس مال اجتماعي.

سامح فوزي

يناير 2008م

الفصل الأول

مفهوم السلام الاجتماعي

يُعد السلام في مقدمة القيم الإنسانية الرفيعة. وهناك العديد من الأقوال المتواترة في هذا الخصوص، التي شاعت في أعمال الفلاسفة، والباحثين، والشعراء والأدباء. تمجد جميعها في السلام، وتجعل منه قيمة أساسية ومحورية في الحياة. ومثله مثل غيره من المفاهيم، يحتاج السلام إلى تعريف محدد.

(1)

معنى السلام

هناك اتجاهان للنظر - بصفة عامة - إلى مفهوم "السلام".

1. السلام - في أبسط تعريفاته - هو "غياب الخلاف، العنف، الحرب،....". هذه نظرة شائعة في العديد من الكتابات، والتي لها جذور في الحضارة اليونانية القديمة، وامتدت في التاريخ الإنساني المسيحي. ويتبنى دعاة السلام هذا التعريف لمفهوم السلام. ويرى الباحثون في مجال العلاقات الدولية أن السلام يعني غياب الحرب، ووجود الحرب لا يعني وجود السلام. وفي المجتمعات الإنسانية يعني السلام غياب كل ما له علاقة بالعنف، مثل الجرائم الكبرى المنظمة كالإرهاب، أو النزاعات العرقية أو الدينية أو الطائفية أو المناطقية (أي تلك التي تنشأ بين مناطق جغرافية في مواجهة مناطق أخرى داخل إقليم الدولة ذاته). وعادة ما تعود أسباب النزاعات المناطقية إلى اعتبارات اقتصادية (مثل الصراع على الثروات الطبيعية كما هو الأمر في العديد من بلدان أفريقيا)، أو سياسية (مثل احتكار مناطق جغرافية معينة للسلطة السياسية مثلما هو النزاع الجاري حاليا في دارفور) أو عرقية (مثل النزاعات بين الأعراق المختلفة التي تقطن مناطق جغرافية في مواجهة بعضها بعضا كما كان الحال حتى وقت قريب في الصراع بين شمال وجنوب السودان).

2. السلام هو "الاتفاق، الانسجام، الهدوء...". وفق هذا التعريف فإن السلام - عكس التعريف السابق - لا يعني غياب العنف بكافة أشكاله، ولكنه يعني صفات إيجابية مرغوبة في ذاتها مثل الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق، الرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات بين البشر، سيادة حالة من الهدوء في العلاقات بين الجماعات المختلفة... هكذا. السلام - إذن - هو حالة إيجابية في ذاتها (الاستقرار والهدوء مثلا)، أكثر من كونه غيابا لحالة سلبية مرفوضة (العنف، الحرب، القتل مثلا). يفتح هذا التعريف المجال أمام التفكير في مستويات مختلفة للتعامل مع مفهوم "السلام". هناك سلام بين دول، وهناك سلام بين جماعات بشرية، وهناك سلام في داخل الأسرة، وهناك سلام بين المرء وذاته.

(2)

معنى السلام الاجتماعي

انطلاقاً من معنى السلام بصفة عامة، والذي إما يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، الخ، يمكن أن نقرب من مفهوم السلام الاجتماعي Social Peace.

يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعاً ما يمكن أن نطلق عليه "عقد اجتماعي"، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرف، وإخلالاً بالتزامات طرف آخر مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

من هذا المنطق فإن العقد الاجتماعي هو:

1- تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة، والإمكانات، والإرادات.

2- يحافظ علي هذا التوازن "قوة"، ليست هي بالضرورة "قوة العضلات" أي العنف، ولكن هي في الأساس- قوة القانون، والشرعية.

3- يساعد علي تسوية النزاعات أو الخلافات باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم.

يساعد ذلك علي حدوث ما نطلق عليه "التوقع". كل طرف يتوقع من الطرف الآخر سلوكاً معيناً، بناء علي ما يقع علي عاتقه من التزامات وواجبات، فإذا لم يأت بهذا السلوك، يعتبر ذلك خروجاً علي العقد الاجتماعي السائد.

فمثلاً إذا كانت هناك التزامات تقع علي عاتق صاحب العمل تجاه العاملين، فإنه في المقابل هناك حقوق لصاحب العمل تجاه العاملين. الإخلال بأي منهما يؤدي إلي الخروج عن العقد الاجتماعي، مما يستوجب التصحيح.

هناك نوعان من العقد الاجتماعي، الأول مباشر، والثاني غير مباشر.

1- العقد الاجتماعي المباشر. هو العقد الذي تبرمه الأطراف علي نحو محدد سلفاً. مثل تحديد المكان، الزمان، التوقعات المتبادلة من جانب كل الأطراف. مثال علي ذلك عقد بناء مبني. يتوقع الطرف الأول (صاحب الأرض الفضاء وممول المشروع) من الطرف الثاني (شركة مقاولات أو حتى مقاول عادي) أن ينتهي من تشييد المبني بمواصفات محددة متفق عليها، وتجري عملية التسليم عبر مراحل زمنية

محددة سلفاً. ويتوقع الطرف الثاني من الطرف الأول مقابلاً مادياً محدداً في ضوء الالتزامات المطلوبة. هكذا تكون التوقعات المتبادلة واضحة بين الطرفين.

2- العقد الاجتماعي غير المباشر. هو العقد الذي يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات، وما هو متفق عليه ضمناً بين مختلف الأطراف، والخروج عليه يبعث على الاستنكار. مثال علي ذلك وعد الكلمة بين الأطراف التجارية، والأمانة في العلاقات بين البائع والمشتري، وهكذا.

يتحقق السلام الاجتماعي إذا كان العقد الاجتماعي- المباشر وغير المباشر- يجري علي أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع.

وتعرف المجتمعات ظاهرة التنوع والتعددية، تختلف المصالح، وتتباين الاتجاهات، ويختلف النظرة إلي الحاضر والمستقبل، كيف يمكن- في ضوء كل هذا- أن يتحقق السلام الاجتماعي بينهم؟

(3)

أركان السلام الاجتماعي

هناك عدة أركان للسلام الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات.

1- الإدارة السلمية للتعددية.

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية والمذهبية واللغوية والإثنية. لم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، أو مذهب معين، أو عرق معين أو لغة معينة. تحولت التعددية إلي قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشريا ودينيا وثقافيا. التعددية في ذاتها لا تعني سوي ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي علي إدارة التعددية. هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضاً مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم علي اعتبار التنوع "مصدر ضعف" وليس "مصدر غناء"، يترتب علي ذلك العمل بقدر المستطاع علي نفي الآخر المختلف، لصالح الجماعات الأكبر عدداً، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراءً ونفوذاً. يؤدي ذلك إلي حروب إثنية، ومذهبية، ودينية، ويخلف وراءه قتلي وجرحي وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحق، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام.

2- الاحتكام إلي القانون

يمثل "حكم القانون" في المجتمع الحديث أحد أهم عوامل تحقيق المساواة والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات. يعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية:

- أ- الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الجنس أو الدين أو العرق.
- ب- مؤسسات العدالة، الشرطة والنيابة والمحاكم تطبق القانون علي الأفراد بحيدة كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.
- ت- يكون اللجوء إلي مؤسسات العدالة ميسورا مكفولا للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي.
- ث- يحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي، ولا يواجه أية إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي أو الديني أو المذهبي.

- ج- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلي إطالة أمد التقاضي علي نحو يضيع حقوق المواطنين.
- ح- تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويق أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم تجسد مفهوم "حكم القانون" في المجتمع. يؤدي حضورها إلي ما يمكن أن نطلق عليه "التوقع الاجتماعي"، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاما قانونيا في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضا، يقوم علي وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ. غياب بعض هذه المعايير أو جميعها إلي إهدار لمفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلي الاستناد إلي قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم "حكم القانون" في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر علي السلام الاجتماعي في المجتمع.

3- الحكم الرشيد

الحفاظ علي السلام الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلي حكم رشيد. كثير من القلائل والإضرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام. من هنا يحتاج السلام الاجتماعي إلي ديمقراطية. ويعني الحكم الرشيد Good Governance مجموعة من المفاهيم الأساسية، يمكن تعريفها بإيجاز.

- المساءلة Accountability وتعني تقديم كشف حساب عن تصرف ما. وتشمل المساءلة جانبيين هما: التقييم Appraisal والثواب أو العقاب Sanction. ويعني أن يتم أولاً تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه. يكون ذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل مجلس الشعب، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلي رفع مستوى النزاهة في الحياة العامة.

■ الشفافية Transparency وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. تساعد الشفافية في تداول المعلومات علي تحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع.

■ التمكين Empowerment ويعنى توسيع قدرات الأفراد، ومساعدتهم على تطوير الحياة التي يعيشونها. ويشمل تمكين المواطنين وتحويلهم من "متلقين" سلبيين إلى "مشاركين" فاعلين، يكون ذلك من خلال رفع قدراتهم، ومساعدتهم علي تنمية أنفسهم، والارتقاء بنوعية الحياة.

■ المشاركة Participation وتعنى تشجيع الأفراد علي المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم. تأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية (عضوية الأحزاب، الانتخابات، الخ)، والمشاركة الاجتماعية (مؤسسات العمل الأهلي، الجهود التطوعية، الخ)، والمشاركة الثقافية (دخول الحياة الثقافية، وتقديم منتجات ثقافية في شكل كتب أو أعمال فنية، الخ).

■ محاربة الفساد Corruption ويعنى سوء استخدام الموقع الوظيفي من أجل تحقيق مكاسب شخصية. سيطر الفساد يلهب ظهور الناس كل يوم، في صورة شراء سلعة أكثر من ثمنها، والحرمان من خدمة يحتاجها الشخص، أو عدم الحصول علي فرصة عمل لغياب الوساطة. فقد تحول الفساد إلي أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب بالضرورة- في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع مستوي التوتر الاجتماعي، ولجوء بعض الفئات إلي العنف والجريمة.

4- حرية التعبير

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم علي التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلاي يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلي كل الأطراف، وتفهم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلي الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع. وقد ذهب الدستور المصري- الصادر عام 1971م- في المادة (47) إلي التأكيد علي أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمان لسلامة البناء الوطني". وأكدت المادة (49) علي أن "تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك". انطلاقاً من ذلك يتضح أن

الدستور المصري يؤكد ليس فقط علي حرية الرأي، وحرية التعبير عن الآراء المختلفة، لكنه ذهب إلي ما هو أبعد من ذلك من خلال التأكيد علي أن حرية التعبير ضرورية لضمان سلامة البناء الوطني. وألزم الدولة بتوفير وسائل التشجيع اللازمة لضمان حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي.

5- العدالة الاجتماعية

تعد العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من أركان السلام الاجتماعي. لا يمكن أن يتحقق سلام اجتماعي في أي مجتمع إذا كانت أقليته تحتكر كل شيء، وغالبية تفتقر إلي كل شيء. الصراع بين الطرفين سيكون السمة الغالبة. ولا يقتصر مفهوم العدالة الاجتماعية علي المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول علي نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن يمتد ليشمل ما يمكن أن نطلق عليه "المكانة الاجتماعية"، التي تتحقق من خلال مؤشرات واضحة مثل التعليم. وتقتضي العدالة الاجتماعية أن يحصل كل شخص علي فرصة حياتية يستحقها بجهده، وعرقه، وهو ما يعني انتفاء كافة أشكال المحسوبية والواسطة، التي تعد الباب الملكي للفساد.

6- إعلام المواطنة

يحتاج المجتمع إلي إعلام تعددي، يساعده علي ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها، والنهوض بالمجتمع. هنا نفرق بين نوعين من الإعلام. إعلام المواطنة، وإعلام ضد المواطنة. ما يحتاج إليه السلام الاجتماعي- قطاعا- هو إعلام يعزز المواطنة.

يقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام. وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي والديني والسياسي والثقافي في المجتمع. هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، وهموم للمسيحيين، وهموم للعمال،..... الخ. من الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام. وكلما وجد المواطن- العادي- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام كلما كان ذلك مؤشرا علي أن الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن.

وعلي العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دورا ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقيا أو سياسيا أو ثقافيا أو دينيا عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم. وقد يصل الأمر إلي أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته- كأداة صراع- سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو دينيا، من خلال تأليب مجموعات من المواطنين علي بعضهم البعض، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية مما يدفع من المواطنين إلي التعامل معهم بتعال غير مبرر.

ذاكرة العمل المشترك.

يختبر كل مجتمع أيا كانت لحظات تعثر وتراجع. المطلوب هو تجاوز هذه اللحظات بما يسمح ببنيان المجتمع علي أسس سليمة من التجانس، والتلاحم، والاحترام المتبادل. من هنا يحتاج المجتمع إلي تأكيد مستمر علي ذاكرة العمل المشترك، تذكر لحظات الوحدة، دون أن يكون هاجس كل الأطراف هو الحديث عما يفرق الجماعة ويبعثرها.

هناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تدعم الوحدة. وهناك من يقرأ التاريخ بحثا عن العوامل التي تعمق الشقاق. المطلوب هو نقل ذاكرة العمل المشترك للأجيال الصاعدة، ومهما كان من أمر المشكلات، يكون النقاش حولها من منطلق البحث عن حلول تعمق خبرة العمل المشترك.

الفصل الثاني**محددات السلام الاجتماعي في مصر**

السلام الاجتماعي في مصر حقيقية أساسية، نابعة من عوامل تاريخية وجغرافية وإنسانية، وهو ما يرسى دعائم الأساس المعرفي لبناء وتطور مفهوم السلام الاجتماعي. الاقتراب الثقافي من العوامل الداعمة للسلام الاجتماعي، وكذلك التحديات التي تواجهه تمثل ضرورة أساسية للتعامل مع هذا الموضوع المهم. هناك معنيان للثقافة: الأول يحصر الثقافة في الإنتاج الثقافي والعلمي، بحيث تتحول الثقافة إلي مرادف للإبداع الفكري أو الفني، والثاني ينظر إلي الحالة الثقافية نظرة سسيولوجية من خلال رصد كافة صور تفاعل البشر مع الواقع في رحلتهم الممتدة لفهم أنفسهم والأخر في ضوء المعطيات الجغرافية والبشرية والسياسية التي يعيشون فيها. يصبح نمط السكن، وعلاقات الأصدقاء، ونوعية الطعام، والمظهر الخارجي جميعها تحدد محتوى الثقافة من الزاوية المجتمعية. عن هذا المعني للثقافة نتحدث. نتناول الشخصية المصرية، إدراك البشر لحقائق الواقع، العلاقات المجتمعية التي تربطهم، الرموز، التراث، الموروث الشعبي..... الخ. باختصار نقترح من الحالة الثقافية للشعب المصري التي تنسم بلامح متميزة رغم التنوع الثقافي الطبيعي في المجتمع الناتج عن خبرة التعرض لثقافات متنوعة.

(1)

خصائص الحالة المصرية

هناك خصائص مميزة لكل مجتمع، تعتبر سمات مميزة له عن غيره من المجتمعات. وتكشف خصائص المجتمع المصري المقومات الأساسية للسلام الاجتماعي، والتحديات التي يمكن أن تواجهه، وأساليب مواجهتها.

توصف مصر في الأدبيات السياسية علي إنها دولة نهريّة. ويقصد بذلك أن نهر النيل الذي يخترق أراضيها من أقصى الجنوب وصولاً إلي محطته النهائية في حوض البحر المتوسط يلعب دوراً رئيسياً في صياغة مكونات الثقافة المصرية. من هنا لم يكن غريباً أن يقول المؤرخ اليوناني الشهير هيرودوت قديماً "أن مصر هبة النيل"، وإن كان بعض المثقفين والباحثين المصريين المعاصرين يرون أن مصر هبة النيل وشعبها الذي صنع حضارة منذ آلاف السنين لم يفك كل رموزها حتى الآن.

ترتب علي هذه الحقيقة الجغرافية عدة نتائج ثقافية مهمة ساعدت علي إرساء دعائم السلام الاجتماعي:

1- مركزية الدولة

يتطلب الاستفادة من مياه نهر النيل نشوء دولة مركزية قوية قادرة علي إقامة مشروعات الري، وتوزيع المياه. من هنا نشأت بيروقراطية ممتددة منذ آلاف السنين حتى الوقت الحاضر. وهناك من المآثورات الشعبية من يمجّد البيروقراطية والعمل بها. ورغم قلة رواتب الموظفين في الدولة حالياً ونمو دور القطاع الخاص إلا أن أمل الوظيفة الحكومية لا يزال يراود كل شاب. وكثير منهم يجمع بين وظيفة حكومية في الصباح حيث الاستقرار الوظيفي والمكانة والنفوذ وبين وظيفة مسائية في القطاع الخاص بحثاً عن دخل مادي أفضل. وتشير الدراسات إلي أنه في كل مراحل التاريخ كانت الدولة أقوى من المجتمع، فهي التي تملك تنظيم شؤونه وضبط تفاعلاته عبر بيروقراطية متغلغلة في كل ثناياه. وتتجه عادة عيون المواطن إلي الدولة وأجهزتها بحثاً عن حل لمشكلاته اليومية- اقتصادياً واجتماعياً. من هنا فإن نشر ثقافة المبادرة والانخراط في منظمات المجتمع المدني لا يزال أقل من المأمول بالنظر إلي عمق تراث الاعتماد المفرط علي الدولة في كل شيء. وقد ضمن التعلق بالدولة المركزية حالة من التوحد، وساعد علي انصهار مختلف مكونات المجتمع في بوتقة واحدة، مما مهد لنشوء أساس للسلام الاجتماعي.

2- تغليب فكرة الجماعة

يتمحور المجتمع المصري حول مفهوم الجماعة نظراً لان ضبط نهر النيل يحتاج دائماً إلي جهود جماعية. ترتب علي ذلك طغيان الجماعة علي الفرد. وهناك موروثات ثقافية وعادات وتقاليد تجعل دائماً من الجماعة، وكبار السن في المجتمعات قدرة علي تشكيل ثقافة ووجدان الجماهير. الفرد - بالمعني

الحديث- لم يولد بعد في المجتمع المصري. من هنا نلاحظ تزايد اعتماد المصريين المفرط علي الروابط التقليدية مثل الأسرة والعشيرة والعائلة، الجماعة الدينية.... الخ بحثا عن رعاية اجتماعية أو تذكية للحصول علي وظيفة أو تأييد في الانتخابات. يؤثر ذلك بمعني من المعاني علي مفهوم الدولة الحديثة التي تستند إلي رابطة المواطنة، ومن المفترض أن ينصرف الولاء لها وحدها علي حساب الولاءات والروابط التقليدية التي تشكل ملامح مجتمع ما قبل المواطنة.

3- الميل الشديد للمحافظة

يعتمد المجتمع منذ آلاف السنين علي نهر النيل، ويتوارث طرق وأساليب الحفاظ عليه. من هنا فهو مجتمع يتسم بدرجة عالية من المحافظة، وتستغرق الأفكار الحديثة فترات طويلة للنفاد إلي أعماقه. ويترتب علي ذلك أن العادات المتوارثة تظل لها الثقل رغم ما يبذل من جهود لاقتلاعها. ومثال علي ذلك استمرار النظر لفئات معينة نظرة دونية. ورغم أن الجميع – علي المستوي الدستوري- سواء أمام القانون إلا أن التغيير علي مستوي الشعبي يحتاج إلي وقت طويل نظرا للطبيعة المحافظة للشعب. ورغم أن التعددية- كما سيلي الحديث- سمة أساسية في المجتمع المصري، إلا أن تشارك جميع المصريين في نفس الثقافة، واتفاقهم علي عادات وتقاليد واحدة بصرف النظر عن الاختلاف في الوضع الاجتماعي أو الدين أو مكان السكان هو ما ساعد علي بلورة إطار حاضن لمفهوم التقاهم أو الانسجام المجتمعي.

4 - التعددية الدينية

يشهد المجتمع المصري حالة من التعددية الدينية، عميقة الجذور في التاريخ. فقد عرف الأديان التوحيدية الثلاثة، باختلاف مذاهبها، وهي اليهودية والمسيحية والإسلام. خبرة التعايش بين المختلفين في الدين أو المذهب استندت إلي شعور عميق بالتسامح. المصريون متسامحون مع الاختلاف بطبيعتهم، رغم رياح التعصب الديني والمذهبي التي هبت علي المجتمع في العقود الثلاثة الأخيرة. ومن دلالات هذا التسامح أن التاريخ شهد توترات دينية، وحوادث تمييز ديني في مواجهة المختلفين في الدين أو المذهب، لكنه لم يحمل- مثلما حملت المجتمعات الأخرى- ذاكرة معبأة بالعنف، والمذابح، والتاريخ الملوث. لم يعرف المجتمع المصري "إبادة الآخر المختلف" مثلما عرفت دول أخرى، والسبب هو خبرة التعددية الدينية التي عاشها، إلي الحد الذي جعل الإسكندرية تستضيف مقابر للملحدين، الذين لا ينتمون إلي أي من الأديان. إلي هذا الحد كان هناك تسامح مع المختلفين في الدين، وهو التسامح الذي لم يكن أبدا مدعاة للتفريط في العقائد. تتعرض هذه الحالة الفريدة من التسامح إلي تحديات كثيرة، في مقدمتها التعصب الديني والمذهبي.

5- احترام المرأة

يعرف المجتمع المصري منذ القديم كيف يحترم المرأة. في مصر الفرعونية كانت المرأة شريكا للرجل في العمل، وبلغ المجتمع حال من الرقي الذي سمح بأن تتولي مقاليد الحكم فيه امرأة. ولا تزال الذاكرة المصرية تحفل بأسطورة "إيزيس" التي طافت القطر المصري تجمع أشلاء زوجها "أوزوريس". وإبان العصر القبطي كانت هناك "السيدة العذراء مريم" في الوجدان المصري، وعشرات القديسات والشهيدات اللاتي ضحين بحياتهن في مواجهة الحكم الروماني الغاشم دفاعا عن إيمانهم وعقيدتهم. وعندما دخل الإسلام مصر، ظلت السيدة العذراء مريم في الوجدان المصري، وعرف المصريون "السيدة زينب"، التي تحتل مكانة متميزة في الوجدان الشعبي. وتجسد "عروس المولد" التي يقبل المصريون علي شرائها في المولد النبوي مخزون تاريخي عميق في حياة الشعب المصري، من إيزيس إلي السيدة العذراء مريم وانتهاء بالسيدة زينب. سيدات لهن مكانة خاصة في وجدان المصريين باختلاف أديانهم. هذه الحالة المصرية الفريدة من احترام المرأة تتعرض منذ فترة لانكاسة حقيقية نتيجة شيوع آراء وافدة تحقر من المرأة، وتتعامل مع علي أنها كائن أقل من الرجل، المؤسف أن يكون كل ذلك بالاستناد إلي قراءات دينية مغلوطة.

6- غياب العنف

الشعب المصري بطبيعته متسامح، لا يعرف العنف الذي شكل إحدى خصائص مجتمعات أخرى. السبب يعود إلي تدينه، وطبيعة المجتمع الزراعي الريفي الهادئ الذي لا يعرف خشونة البداوة والحياة الصحراوية. ثقافة الشعب المصري متسامحة، وما ينتجه من خطابات دينية تتسم بالرحابة، وبُعد النظر، وقبول الاختلاف، وتفضيل الرحمة. قيمة "الستر" إحدى ركائز النظام القيمي المصري، بحيث لا يفضل الناس كشف أخطاء وعورات الآخرين علي الملأ، والاكتفاء بالتصدي لها سرا. من هنا لا يعرف المصريون العنف بطبيعتهم، هكذا كانوا ولا يزالوا. ورغم ذلك فإن هناك ما يمكن أن نطلق عليه حالة غريبة في المجتمع المصري نتيجة شيوع حالات من العنف اللفظي في الشارع، والعنف البدني في العلاقات بين الأفراد، والذي أمتد ليشمل جرائم غير متعارف عليها في الخبرة المصرية مثل الاغتصاب، والقتل لأتفه الأسباب، الاعتداء علي الوالدين، الخ.

7- الرحمة بالفقراء

في كل الأديان والمذاهب التي امتدت في ربوع مصر هناك تقدير خاص للفقراء، ودعوات مستمرة للبر بهم، والعطف عليهم. وتمجد الأمثال الشعبية الدارجة، والتي هي خلاصة الخبرة الإنسانية والتاريخية للشعوب، هذه الحالة. لم يعرف المجتمع المصري ثقافات "عنصرية" في مواجهة الآخرين، أو النظر إلي الفقراء نظرة سلبية، أو تبرير العنف ضدهم. هذه الحالة بدأت في التغير في العقود الأخيرة نتيجة ثراء

فئات اجتماعية لا تمتلك أصول اجتماعية للتزقي الاجتماعي (مثل التعليم)، مما ترتب عليه أحيانا غلبة "لغة المال" و"علاقات المال"، وهو ما ينال من حقوق المواطن الفقير، والذي لا يمتلك المال أو الثروة. الخلاصة أن الحالة المصرية تحوي عناصر كثيرة تدفع دائما في اتجاه حالة سلام مجتمعي، سواء في العلاقات بين المختلفين في الدين أو المذهب أو النوع، وهكذا. كل ذلك صنعته عوامل عميقة بعيدة الجذور.

(2)

مسارات التطور التاريخي

شهد القرنان الماضيان تحولات أساسية في المجتمع المصري فيما يتعلق بكيفية تناول القضايا السابق الحديث عنها:

(1-4) قيام مشروع حدثي للدولة المركزية المصرية عبر فترات تاريخية مختلفة. بزغت إرهابات المواطنة في بداية القرن التاسع عشر بتأسيس جيش مصري من المصريين لأول مرة في تاريخهم ثم بدأت رحلة إرساء بنية المؤسسات من خلال إنشاء أول برلمان عام 1866م، ثم أول وزارة بالمعني الحديث وصولا لوضع أول دستور دائم في الخبرة المصرية عام 1923م علي أساس المواطنة الكاملة بين كل المصريين بصرف النظر عن الاختلاف في الدين أو اللون أو الجنس، هكذا.

(2-4) تأسيس منظمات المجتمع المدني بالمعني الحديث سواء كانت منظمات غير حكومية أو أحزاب سياسية أو نقابات مهنية وذلك في القرن التاسع عشر، واستمر تأسيس هذه الروابط المدنية في القرن العشرين.

(3-4) شهد بواكير القرن العشرين حركة نسائية نشطة حملت اسم تحرير المرأة المصرية، واستمر نضال المرأة المصرية في سبيل نيل حقوقها. تمتعت المرأة المصرية بحقوق المواطنة سواء من خلال إقرار حقها في المشاركة في الانتخابات – ترشيحا وانتخابا- عام 1955م، وتمتعها ببعض حقوق العمل مثل أجازة الوضع وفترة الرضاعة. وأخيرا حصول أبنائها المولودين من أب أجنبي علي الحق في الجنسية المصرية عام 2004م.

(4-4) شغلت قضية العدالة الاجتماعية اهتماما واسع النطاق طيلة القرن العشرين. في النصف الأول من القرن كانت هناك حركات اجتماعية تطلق مشروعات سياسية وجماهيرية تحت لافتة العدالة الاجتماعية، وفي أعقاب ثورة يوليو عام 1952م تحققت العديد من المكاسب الاجتماعية للطبقة الوسطي ومحدودي الدخل وأبرزها مجانية التعليم والرعاية الصحية. ورغم أن العديد من هذه المكاسب تقلصت إلا أن هناك حرصا من كافة القوي في المجتمع علي استمرار المتبقي منها ولاسيما مجانية التعليم، والدعم للسلع الأساسية، وتنفق الحكومة جانبا كبيرا من الميزانية علي الدعم.

(3)

التفاعل الثقافي

أدى الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمصر إلي أن تكون "بوتقة تفاعل" لحضارات وثقافات مختلفة، علي مدار مختلف العصور. تفاعلت الثقافة المصرية مع الثقافات الوافدة، هضمتها، وتمثلتها، وأعدت إنتاجها في قالب مصري. من هنا فإن الثقافة المصرية ليست سوي "طبقات" متتالية حضارية، ما بين الفرعونية والقبطية والعربية الإسلامية والغربية، الكل يتفاعل في نسيج واحد.

في هذا الصدد نلمح ثلاثة أنساق ثقافية تعيش متجاوزة في المجتمع المصري:

● **النسق القديم.** جاء متوارثا من العصر الفرعوني. ويركز علي مجموعة من الأفكار الأساسية مثل احترام المرأة واعتبارها شريكا كاملا للرجل، ويكفي أن هناك من النساء من حكمن مصر في العصور القديمة في وقت كان التخلف يخيم علي مختلف أرجاء العالم، والإيمان بأفكار الثواب والعقاب، والطاعة المفرطة لمن هم في السلطة، والاعتناء بالطبيعة... الخ.

● **النسق الديني.** مصر مهد الأديان. عاش فيها موسي النبي وتربي بحكمة المصريين، وزارها السيد المسيح مع أسرته بحثا عن الأمان، واستقبل شعبها الإسلام ولا سيما أن هناك احتفاء خاصا بمصر في القرآن الكريم. إذن الدين مكون أساسي في المجتمع المصري. ولكن سيظل هناك مسافة بين الدين (النص المقدس) والخطاب الديني (اجتهادات البشر لفهم النص المقدس)، وهي المسافة بين النص المقدس وإدراك وتفهم البشر له. ويتأثر البشر بالخطاب الديني، ويتأثر الخطاب الديني بدوره بالحالة الثقافية والمجتمعية عامة. فإذا كان المجتمع ناهضا كان الخطاب الديني مستنيرا أما إذا كان المجتمع منغلقا كان الخطاب الديني تعبيراً عن هذا الانغلاق.

● **النسق الحديث.** ويعبر عن اتصال مصر في القرنين الماضيين بالخبرة الغربية بما يحمله ذلك من تبني قيم التحديث والديمقراطية والمجتمع المدني (المؤسسات التي يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة للتعبير عن قضاياهم مثل المنظمات غير الحكومية والأحزاب، هكذا)، وقضايا التنمية والتمكين، التي تعيش جنبا إلي جنب مع المجتمع التقليدي المحافظ في مصر.

هذه الأنساق تتفاعل مع بعضها بعضا، وعادة ما يكون التطور هو محصلة لهذا التفاعل. يظهر أحدهما أحيانا، ويتوارى الآخر، لكن في نهاية المطاف تكون كل الأنساق الثقافية حاضرة في النظر إلي مختلف القضايا.

فإذا رصدنا عددا من القضايا الأساسية يمكن أن نري كيف تتفاعل الأنساق الثقافية الثلاثة معا:

1- في قضية المجتمع المدني. النسق التقليدي القديم يتمحور فقط حول الدولة ومؤسساتها، لا يعرف مساحة أخرى للأفراد يتحركون فيها. النسق الديني يحث علي التعااضد الاجتماعي والعمل الخيري

والإنساني، وهي قيم حاضرة بقوة في الثقافة المصرية حتى قبل نشوء مفهوم المنظمة غير الحكومية بالمعنى الحديث. من هنا لا نستغرب من الكم الهائل للجمعيات الأهلية المسيحية والإسلامية في المجتمع المصري، التي تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات المدنية الحديثة التي عرفت طريقها للنمو في العقود الأخيرة في ضوء تسارع وتيرة اتصال مصر بالعالم الغربي الحديث.

- 2- في قضية المواطنة. النسق التقليدي يحث علي تمجيد الذات والجماعة في مواجهة الآخر المختلف. والنسق الديني منقسم. هناك خطاب ديني يعود إلي الأصول الدينية ويركز علي المساواة بين البشر، وخطاب متشدد منغلِق ينكر حقوق المواطنة الكاملة علي المختلف في الدين أو حتى النوع في بعض الحالات. أما النسق الحديث فهو يدعو إلي مواطنة كاملة- مفهوم أساسي جامع في بناء الدولة الحديثة.
- 3- في قضية المرأة. النسق القديم يجعل المرأة شريكا للرجل، وتتمتع بأهلية إدارة دولة مركزية بيروقراطية مثل مصر، أما النسق الديني فهو منقسم بين من يطالب بحقوق كاملة للمرأة في إطار المساواة في المواطنة، وبين من يدعو إلي سيادة الرجل علي المرأة. وهناك نسق حديث يدعو إلي مواطنة كاملة لكل مكونات المجتمع، وتمكين النساء من المشاركة في إدارة الشأن العام.
- 4- في قضية العدالة الاجتماعية. النسق القديم يجعلها مسئولية الدولة. والنسق الديني يجعلها مسئولية الدولة إلي جانب الإحسان الاجتماعي من منطلق ديني، أما النسق الحديث فيجعل منها مسألة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

(4)

الوحدة الوطنية في المجتمع

تعد التعددية الدينية حقيقة أساسية في المجتمع المصري منذ أكثر من أربعة عشر قرناً. تعايش خلالها المسيحيون والمسلمون في حالة من الوئام حيناً والتوتر أحياناً، ولكن في كل منعطفات التاريخ انتصرت إرادة الوحدة علي خيارات الانقسام والتشردم. وفي كثير من محطات التاريخ لم تكن هناك مشكلة حقيقية بين المصريين مسلمين ومسيحيين، بل كانت بين المسيحيين والحكام الوافدين الذين تعاقبوا علي حكم مصر. وكثير من مظاهر التعصب والقهر التي واجهها المسيحيون لم تأت علي يد شركائهم في الوطن من المسلمين بقدر ما كانت صادرة في الأساس من النخبة الحاكمة. واللافت للنظر أن الفترات المظلمة التي عاني منها المسيحيون شهدت أيضاً معاناة من جانب المسلمين، فما من مشكلة تواجهها أقلية إلا وتواجهها الأكثرية العديدة بصورة أو بأخرى.

1- عوامل الوحدة

هناك جملة من العوامل تقف دائماً خلف خيار الشعب المصري – مسلمين ومسيحيين- في اتجاه الوحدة علي حساب التشردم. يمكن رصد عدد من هذه العوامل:

أ- الأوضاع الجغرافية التي تتمثل في وجود وادي النيل منبسط تتركز فيه الغالبية العظمى من السكان (95% تقريباً)، جعل الامتزاج في الحياة اليومية سمة أساسية في المجتمع المصري، فلا يوجد أماكن يتركز فيها المسلمون، وأخري للمسيحيين، والشواهد الدينية للجانبين تملأ كل الأرجاء مما يجعل من خيار العزلة أو الانقسام غير وارد علي المستوي الفكري، وغير ممكن علي المستوي الجغرافي.

ب- الأوضاع الاجتماعية التي تتمثل في غياب أشكال الانقسام الاجتماعي التي تتسبب عادة في شيوع ثقافة النفور، وتكون عادة مقدمة لعملية إنتاج أنماط جاهزة جامدة عن الآخر مما يسبب الاشتعال إذا ألقى أحد بعود ثقاب اقتصادي أو سياسي أو ثقافي. فلا يعيش المسيحيون في أماكن خاصة بهم غير التي يعيش بها المسلمون، ولا يمتنون مهناً غير التي يمتنها المسلمون، ولا يرتدون زياً خاصاً بهم يجعل منهم جماعة اجتماعية متميزة في المجتمع، ولا يتعلمون في مدارس أو جامعات غير التي يتعلم بها المسلمون، ولا يقضون وقت فراغهم بطريقة تختلف عن تلك التي يقضي بها المسلمون وقت الفراغ..... الخ. إجمالاً فإن المسيحيين لا يتميزون كجماعة اجتماعية خاصة.

ت- الأوضاع الثقافية التي تتمثل في وجود ثقافة واحدة تجمع في رحابها المسلمين والمسيحيين. فمن الثابت أن المؤمنين بالديانتين تجمعهم ثقافة واحدة علي مستوي الاعتقاد الديني، والنظرة الفلسفية للحياة، والخرافة، والعلاقات الاجتماعية، والعلاقة بين الرجل والمرأة، وأساليب تربية الأبناء، ولغة الحوار اليومي... الخ. فالمسلمون والمسيحيون يؤمنون بالإسلام والمسيحية علي الطريقة المصرية إن صح التعبير. وتعود بعض مظاهر التدين الشعبي إلي معتقدات فرعونية قديمة جري إما تنصيرها بالنسبة للمسيحيين أو أسلمتها بالنسبة للمسلمين.

2- بواعث التبعض

الم المشهد المصري العديد من عوامل التبعض في العقود الأخيرة مما يهدد بإضعاف صيغة العيش الواحد، هذه العوامل يمكن إجمالها علي النحو التالي:

أ- هبوب رياح ثقافية مغايرة من دول الخليج منذ منتصف السبعينيات مع انتقال العمالة المصرية للعمل بهذه البلدان. هذه المجتمعات لا تعرف التعددية الدينية علي النحو السائد في الخبرة المصرية. من سمات الثقافة الجديدة: الإفراط في النزعة الاستهلاكية، وغلبة المظاهر الشكلية للتدين علي حساب الجوهر، إضفاء بردة دينية علي المظاهر الاجتماعية... الخ. وغني عن البيان أن هذا النمط من الثقافة أدى إلي تقليص مساحات التلاقي الإسلامي المسيحي في المجتمع.

ب- صعود نشاط جماعات العنف الديني منذ نحو أكثر من أربعة عقود. هذه الجماعات نوعان. الأول جماعات راديكالية تتبنى خيار العنف لتغيير المجتمع، وتتطلق من رؤية تكفيرية للمجتمع، والحاكم، والآخر الديني، واستحلال كامل لدم ومال المختلف. وقد تعرض المسيحيون والمسلمون علي السواء إلي

معاناة حقيقية علي يد هذه الجماعات حتى منتصف التسعينيات. وعندما أصدرت بعض هذه الجماعات مراجعات فكرية لموقفها لم يزل الموقف الملتبس تجاه المسيحيين قائما في هذه الكتابات. النوع الثاني جماعات تعلن النهج السلمي في العمل العام وتتبنى خطابا في مواجهة الآخر الديني يقوم علي مفهوم الذميمة. ومن جراء نشاط جماعات الإسلام السياسي شاع خطاب يكفر المسيحيين في أسوأ حالاته أو يدعو إلي تجنب التعامل معهم، والاستعلاء عليهم في أفضل حالاته. وأدي وصول بعض العناصر المحسوبة علي تيار الإسلام السياسي إلي العمل النقابي إلي أسلمة النشاط المدني الذي يمكن أن يتلاقى علي أرضيته المسيحيون والمسلمون أبناء المهنة الواحدة، ومن المعروف أن في الدولة الحديثة يكون التفاعل بين المواطنين علي أساس مهني وسياسي وثقافي أكثر منه علي أساس ديني أو مذهبي أو طائفي.

ت- من جراء نشاط جماعات الإسلام السياسي طفت علي السطح ظاهرة يمكن أن نطلق عليها أسلمة الحياة العامة، حيث أصبح الحديث الغالب في كل القضايا ذات طبيعة دينية، حتى وإن كانت هذه القضايا في الأساس علمية في جوهرها. فمثلا نقل الأعضاء البشرية أو بيع لاعبي كرة القدم تحولت إلي قضايا دينية يجري الحديث بشأنها علي أرضية الحلال والحرام. وتحولت النزاعات الدولية إلي صراع بين مسلمين وغير مسلمين، رغم أن بواعثها في الأساس سياسية أو اقتصادية. ومثال علي ذلك الجدل الذي ثار علي صفحات الصحف إبان احتلال القوات الانجلو-أمريكية للعراق. فقد اتجهت الصحف ذات الاتجاه القومي والإسلامي إلي اعتبار ما حدث في العراق، وما يحدث في العالم منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو انعكاس مباشر لهيمنة اليمين الديني في الولايات المتحدة، وبدأت في تصوير الحرب الدائرة علي أنها مواجهة بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي. وأصبح هناك قاسم مشترك فيما بينها هو تديين الصراع العالمي، والنظر إلي الكثير من الصراعات الإقليمية بوصفها جزءا من مؤامرة عالمية تستهدف العرب والمسلمين. هذه المعالجات الصحفية التي تربط بين ما هو سياسي وما هو ديني في خليط تغلفه نظرية المؤامرة يلقي ظللا كثيفة علي العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع، ويشكل في بعض الأحيان رسائل تحريضية ضد الآخر الديني. وأكثر من ذلك أنه يربط ما يحدث علي صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في المجتمع بصراع عالمي ممتد، وبالتالي ينظر المسلم العادي إلي جاره أو صديقه المسيحي علي أنه أقرب في مشاعره ومواقفه إلي المسيحي الأمريكي منه إلي رفيقه المسلم في المواطنة، وهو يقلص بالضرورة من مساحات اللقاء والتفاعل بين المسلمين والمسيحيين علي صعيد العلاقات اليومية.

ث- رافق صعود المد الإسلامي في الحياة عامة ما يمكن أن نطلق عليه حالة انكفاء مسيحي داخل الكنائس. فقد شعر المسيحيون أن الوطن يضيق عن استيعابهم. لجأ بعضهم إلي خيار الهجرة، والبعض الآخر استسلم للعزلة. عزز هذا الاتجاه خطاب ديني مسيحي يصب في اتجاه العزلة انطلاقا من أن

المسيحي ليس له مكان في العالم، وأن غايته هي التطلع للملكوت. وشعر كثير من المسيحيين بما يمكن أن نطلق عليه الاستضعاف في مواجهة المجتمع. في السنوات الأخيرة بدا أن هناك اهتماما بدعم روح المشاركة الوطنية في أوساط المسيحيين، وإن ظل هذا الخطاب محدود التأثير حتى الآن.

(5)

تحديات الواقع الآني

يتسم المشهد الراهن بوجود العديد من التحديات منها علي سبيل المثال:-

- 1- تراجع معدلات المشاركة السياسية. البعض منها يعود إلي ضعف مؤسسات المشاركة، وبعضها يعود إلي انشغال المواطن بالبحث المستمر عن معيشتة. ولكن سيظل تعميق مفهوم المواطنة رهنا بتوسيع نطاق المشاركة لتشمل فئات واسعة من المجتمع، ولاسيما الشباب والمهمشين والنساء والمسيحيين... الخ.
- 2- ضعف ثقافة المواطنة والتي تظهر ليس فقط في تراجع معدلات المشاركة السياسية ولكن أيضا في الارتداد إلي الولاءات التقليدية والروابط التي تشكل ملامح دولة ما قبل المواطنة. يسهم في هذا جمود الخطاب الثقافي والديني، وتزايد معدلات الأمية إلي ما يقرب من 50% من المجتمع المصري، وهو ما يضع قيودا علي المواطن في فهم حقوقه وواجباته.
- 3- وجود حالة من القانون الموازي في المجتمع التي تتمثل في اللجوء إلي أعمال العنف والبلطجة، والفوضى في إدارة شئون العلاقات بين البشر. كل ذلك يؤثر علي مستوي تقدم وتطور المجتمع. التنمية لا تنفصل عن القانون، والديمقراطية لا تتحقق في ظل غياب القانون. أحد أهم الأسباب وراء هذه الظاهرة هي غياب الثقة في القانون، نتيجة ارتفاع تكلفة اللجوء إلي مؤسسات العدالة، وبطء إجراءات التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية بالقدر الواجب.
- 4- تزايد الأعباء الاقتصادية علي المواطنين محدودي الدخل علي نحو غير مسبوق نتيجة ثبات الدخل وزيادة الأسعار وتزايد معدلات البطالة، ولجوء الدولة إلي إعادة النظر في قضية الدعم. وتعتبر المرأة في مقدمة فئات المجتمع التي تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية. وي طرح ذلك تحديات جمة بالنسبة لمسألة العدالة الاجتماعية في المجتمع حيث تتضاءل شريحة من يملكون المال والمكانة وتتسع شريحة الفقراء والمهمشين.
- 5- شيوع ثقافة محافظة تحول دون تطوير وتقدم المجتمع. هناك نظرة سلبية متفشية لدي بعض قطاعات المجتمع ضد المرأة والأخر الديني والمهمشين والفقراء... الخ، وفي رأينا أن التطوير المادي – اقتصاديا وسياسيا- يجب أن يرافقه تغيير ذهني في نظرة الأفراد لدورهم وللآخرين.
- 6- تزايد ظاهرة العنف المجتمعي، والذي يأخذ في بعض الأحيان شكل العنف ذات الطابع الديني (الإرهاب)، أو العنف الأسري (ضرب الزوجات مثلا) أو العنف المدرسي (الاعتداء علي الطلبة

والمدرسين) أو العنف الاجتماعي (مشاجرات ممتدة في الشوارع)، أو عنف لفظي (الشتائم، الألفاظ الجارحة في لغة الخطاب اليومي بين الأفراد ليس فقط في الشارع، ولكن أيضا في أماكن العمل، والجهات الحكومية، والقطاع الخاص علي السواء).

7- شيوع ما يعرف بالأحداث الطائفية في محافظات مختلفة، ولاسيما في الصعيد، ينتج عنها أحيانا أحداث قتل، وتخريب في الممتلكات، وإشاعة مناخ من الكراهية بين المواطنين المختلفين في الدين. في ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك عدد من الركائز الأساسية التي يمكن أن يستند إليها مفهوم السلام الاجتماعي في الحالة المصرية، وهناك جملة من التحديات التي تواجهه. ومن خلال التفاعل المجتمعي يحدث التغير الحقيقي، الذي بات مسؤولية كل الأطراف في المجتمع: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار شراكة قائمة علي تحقيق قيم المساواة والمواطنة والعدالة بثتى جوانبها في ظل الجهود الرامية إلي استكمال بناء الدولة الحديثة الذي بدأ منذ مطلع القرن التاسع عشر.

الفصل الثالث

الحوار في المجتمع

الحوار مفهوم قديم يعود به المختصون إلي ما قبل عصر الفلاسفة اليونانيين القدامى الذين اعتمدوا علي الحوار، وأضافوا أنماطا وآليات جديدة له. وفي الأديان خيرات حوارية مهمة، وفي الكتب المقدسة تسجيلا لقصص وحوارات، كل ذلك يؤكد علي أهمية الحوار، ودوره في المجتمع.

الحوار ضرورة وغاية في ذاته تحاشيا لصور متباينة من العنف سواء كان عنفا ماديا أو لفظيا تمارسه ماكينه الدولة ذاتها في مواجهة رعاياها، أو الجماعات المتنوعة ضد بعضها البعض، أو الثقافات ضد بعضها البعض، بالإضافة للصور التقليدية للعنف المتعارف عليها في النزاعات بين الدول، والتي تحكم آلياتها التطور العلمي والتكنولوجي.

ولكن السؤال المطروح هو كيف يمكن تطوير مفهوم الحوار وآلياته حتى يتناسب مع المتغيرات الآنية محليا وإقليميا ودوليا؟

(1)

مفهوم الحوار

أ- الحوار قيمة في ذاته وآلية يلجأ إليها الإنسان بحثا عن فهم متبادل. وهناك عدة معاني للحوار: تبادل الأفكار من خلال نقاش.

ب- ما يتحدث به الممثلون في الأعمال الدرامية.

ت- محادثة بين أكثر من شخصين.

ث- نقاش يرمي إلي بلوغ اتفاق.

ويختلف الحوار عن مفاهيم أخرى تبدو مرتبطة به أو قريبة منه، أهمها مفهوم السجال. يعني السجال " إصرار الأفراد المتناقشون علي الاختلاف الذي يؤدي إلي الشعور بالتميز". ويقصد بذلك أن المتناقشون يحرصون دائما علي إبراز التمايزات، بهدف تكريس ذاتية استعلائية أو تفضيلية في مواجهة الآخر المختلف، ولا يشغلهم الوصول إلي أرضية مشتركة أو فهم مشترك تجاه موضوع بعينه. إذن أغراض السجال تختلف -جوهريا- عن أغراض الحوار. في السجال رغبة في تأكيد التميز والأفضلية علي الآخر، أما في الحوار فإن الرغبة تنصرف عادة إلي تبادل الأفكار والسعي المتبادل للوصول إلي اتفاق. مثال علي ذلك السجال الدائم بين أنصار القطيعة علي الجانبين العربي والغربي. هناك علي الجانب العربي من يحرص علي رؤية الغرب علي إنه الاستعماري.. المادي.. الإباحي.. المبشر، وهناك علي الجانب الآخر من يحرص علي رؤية العرب علي إنهم إرهابيون ومتخلفون وداعون إلي قهر المرأة والشره الجنسي. وهناك السجال الديني العقيم الذي يسعى من خلاله أصحاب مذهب أو ديانة إلي تأكيد سموهم وريادتهم علي أصحاب المذاهب أو الأديان الأخرى. ومن الملاحظ أن السجال يبني دائما علي الأنماط الجاهزة عن الآخر (أي التصورات الثابتة عن الآخرين) في حين أن الحوار -كما سيلي الحديث- يجب أن يبني علي التحرر من الصور النمطية المتكررة عن الذات والآخر. وعادة ما تسود السجال لغة خلافية نزاعية أما اللغة التي تسود الحوار فإنها تتسم بالرحابة والرغبة في بناء الجسور.

(2)

أشكال الحوار

هناك عدة صور أو أشكال للحوار تختلف باختلاف الزاوية التي ننظر منها إلي المفهوم:

1- هناك حوار بين الإنسان والله سواء من خلال نص مقدس مكتوب، أو طقوس شعائرية تعبدية، أو من خلال حوار باطني مع مخلوقات الله الكائنة حول الإنسان. هذا الحوار يتعرض إلي تشويه حقيقي من خلال السعي لإعادة إنتاج بدائل حوارية تشعر الإنسان أن بإمكانه الاستغناء عن الحوار مع الخالق. هناك الموضة.. السلعة.. الآلة التي تقدم بوصفها بدائل يغرق فيها الإنسان نفسه في سلسلة متصلة من الحوارات الباطنية تحكمها نداءات اللذة والغريزة التي قد تحمله في النهاية إلي الاعتقاد بأن هناك بديلا للحوار مع الله، وأن مفاعيل الحوار مع الخالق يمكن للإنسان أن يحصل عليها من خلال خبرة اشتباك مع مجتمع السوق. ومن خلال اللجوء إلي البدائل الحوارية يعاد تعريف المفاهيم. تصبح السعادة -مثلا- ليست تعبيراً عن تضحية أو بذل أو صفاء روحي، ولكن تجسيدا لنزعة التملك والرغبة. يجد المرء نفسه في دائرة عبثية من الرغبات المتصلة التي لا يشبع كلما ارتوي من أحدها.

2- هناك حوار داخلي بين الإنسان وذاته. وعادة ما يحدث نوع من التقييم السلبي للحوار الداخلي، والنظر إليه علي أنه تعبير عن نرجسية مفرطة أو أحساس إنساني بعدم الرغبة في التلاقي والانسجام مع الآخرين في حين أن الحوار الداخلي هو أصل الاعتقاد والأيمان ذاته حيث يتولد الاعتقاد الديني أو السياسي عبر تجربة حوارية داخلية من خلال إعادة إنتاج القراءات والمشاهدات وهو اجس الذات والرغبات في عملية معرفية يصعب تفكيك جوانبها المتداخلة. ويمارس الجميع الحوار الداخلي عبر إعادة استرجاع الذهن للمشاهدات الحياتية والعلاقات الاجتماعية والنظر إليها بشيء من التقييم أو من خلال التلاقي المستمر بين الإنسان والنص الذي يطالعه سواء أن كان كتبا علمية أو نصوصا دينية أو سرديات أدبية. وفي حالة الحوار بين الإنسان والنص المكتوب تتداخل ثقافة الشخص مع النص، وهو ما يجعل القراءات المختلفة للنصوص أمرا حتميا وطبيعيا.

3- هناك حوار يكون فيه متحدث واحد (مونولوج) Monologue والآخرين فيه يستمعون، ولا يستمع هو لأحد غير نفسه. وهناك حوار (ديالوج) Dialogue يتحدث فيه أكثر من متحدث، ويستمعون فيه إلي بعضهم بعضا. فالقضية إذن ليس في وجود أكثر من طرف في الحوار، ولكن في وجود فاعلية متبادلة واستماع متبادل لوجهات النظر المختلفة. هذا نمط من الحوار يحكمه ما يمكن تسميته بالقوامة الفكرية التي تتمثل في وجود طرف يتحدث والآخرين ينعنون. هذا ليس حوارا بل استبداد مستبطن بالأخر.

4- هناك حوار بين الذات والآخر، بين ثقافة وأخري، ونسق حضاري وآخر، حوار ينطلق من التمايز الثقافي الخاص بحثا عن مشتركات للحياة المشتركة. هذا النمط من الحوار قد يقوم علي سرد المواقف، وإبراز الخصوصيات دون التوصل إلي أرضية مشتركة. وقد يؤدي إلي نتائج ايجابية إذا أرادت الأطراف المشاركة فيه الوصول إلي نظرة مشتركة حول قضايا محل اهتمام مشترك. الحوار في هذه الحالة خبرة نقدية بحثا عن أرضية مشتركة للحياة. وتبني المشتركات علي مساحة النقد الذاتي المتبادل.

5- هناك الحوار اليومي الذي يتواصل من خلاله المواطنون العاديون. حوار الشارع والمدرسة والعمل والمنزل والأسرة والكنيسة والمسجد. حوار الصداقة والاختلاف. حوار الحب والكراهية، حوار الأجيال. هذا النمط من الحوار يكشف نفسية الشعوب، ولغة التخاطب، ومستوي التحضر، والفهم السياسي، والعيش المشترك. ومن خلال تعقب بنية الحوار، ولغته وآلياته يمكن تبيان رؤية الإنسان تجاه ذاته والآخر. فمثلا لوحظ أن الألقاب التي تتداول في الشارع تعكس إلي حد بعيد الإدراك السياسي. في الستينيات كانت الألقاب المتداولة في مصر "كابتن" نظرا لان النخبة الحاكمة كانت من الضباط و"باشمهندس" إدراكا بأهمية التعليم والتصنيع والتنمية، أما في السبعينيات وما تلاها أصبحت الألقاب

تطلق علي الفئة الصاعدة دون أصل اجتماعي مهني مثل "الورد" و"برنس". وهي ألقاب تطلق علي الأغنياء الجدد الذين تسلقوا السلم الاجتماعي دون امتلاك معايير التحضر وفي مقدمتها التعليم. ومن ناحية أخرى يلاحظ كذلك تزايد مساحة العنف اللفظي في لغة التخاطب اليومية في الشارع المصري، وهو ما يكشف عن تدني لغة الحوار، ووجود فائض عنف عند المواطن العادي.

6- هناك حوار علمي يديره الباحثون في شتي فروع المعرفة، ويغلب عليه الانقسام إلي مدارس فكرية أو علمية تتنوع نظريات وأساليب دراستها للظواهر. وحوار سياسي بين المهتمين بالعمل العام حول القضايا السياسية. وحوار ديني بين المؤمنين بالأديان حول مفاهيم من قبيل المواطنة والعدل والتسامح... الخ. وحوار ثقافي بين النخبة المثقفة حول قضايا وثيقة الصلة بالإبداع الثقافي مثل الرواية والقصة والشعر والنقد... الخ. وحوار دبلوماسي بين دول أو منظمات سياسية إقليمية أو دولية حول المصالح المتبادلة، والسياسات المشتركة علي المستويين الإقليمي أو الكوني. وتختلف أطراف الحوار وفق ماهيته وطبيعته. في الحوار العلمي ينخرط فيه العلماء والباحثون، في الحوار الثقافي يظهر المبدعون، في الحوار السياسي يأتي دور الشخصيات العامة والحزبية والمشتغلين بالعمل العام. وفي الحوار بين المؤمنين بالأديان يسهم علماء اللاهوت والفقهاء والمشتغلين بقضايا التعايش بين الأديان. ويلاحظ أنه داخل الجماعة الواحدة ينشأ حوار بيني، داخل المنتميين لمدرسة سياسية أو فكرية أو علمية واحدة أو داخل الحزب السياسي، أو النقابة أو النادي أو المنتميين لمذهب ديني معين... وهكذا.

7- هناك أطر حوارية جديدة تختلف عن الحوار المباشر بين شخصين أو أكثر. مثل الحوار عبر البريد الإلكتروني أو الانترنت. حيث تنشأ تشبيكات بين الأفراد يعيشون في مجتمعات مختلفة وينتمون لثقافات متنوعة. ويتسم الأطر الجديدة للحوار بعدة سمات أبرزها: أولاً التفكير. فلا يهتم الحوار بقضايا كبرى فقط بل قد تحدث تشبيكات بين عشرات بل مئات البشر بقضايا صغرى. فمثلاً قد ينشأ موقع إلكتروني للمهتمين بزهرة معينة أو بنمط معماري خاص أو بداعية ديني معين... الخ. هذه الأطر الحوارية الجديدة تتيح بلا شك مساحات واسعة من الالتقاء اللا مكاني واللا زمني. لكنها في الوقت نفسه تجعل في الإمكان دخول أشخاص للحوار غير مؤهلة أو ليست علي دراية بموضوع الحوار. فمثلاً لوحظ أن بعض المواقع التي ترعي الحوار بين الأديان تقدم فرصاً للحوار اللا عقلائي والسجال بين المؤمنين بالأديان دون علم أو خبرة، وهو ما قد يؤدي إلي إشاعة مناخ من التعصب والجهل بالآخر. وهي نتيجة لا تتلاءم مع مساحة الحرية التي يتيحها هذا الأسلوب من التواصل. ثانياً: الافتقار إلي الخبرة الإنسانية العميقة التي يتيحها الحوار المواجهي وما يفترضه من تأثير مهم لما يعرف بلغة الجسد Body Language، والتي تلعب دوراً لا يستهان به في إضفاء كيمياء التجانس في الحوار رغم ما قد يظهر من اختلاف في المواقف تجاه القضايا المتداولة. ثالثاً: البعد عن مواطن الحكمة. في المجتمعات الشرقية تنبع

الحكمة من النص الديني أو الموروث الثقافي ويعتمد انتقالها -في الأساس- علي التلقين والتسليم من جيل لآخر. أما في الحوار عبر الانترنت فإن الحكمة تتراجع أمام المعرفة المتدفقة بلا توقف، والتي قد لا يحكمها نسق فكري متكامل أو رؤية واحدة متجانسة. رابعاً: غياب الإنفاق. الحوار الإلكتروني لا يقود إلي اتفاق في أحيان كثيرة بقدر ما يسوده مفهوم السجال.

(3)

شروط الحوار

هناك عدة شروط أساسية في الحوار:-

- 1- **الشعور بالحاجة.** الحوار ليس ترفاً بل أحساس بالحاجة، ورغبة في الخروج من أزمة. فإن لم تكن هناك قضية أو مشكلة أو اختلاف فلا يكون هناك داع للحوار، ولن يتولد حافز لدي الأطراف المتباينة للمضي بجديه في الخبرة الحوارية. علي سبيل المثال في الحوارات بين الحكومة والمعارضة كثيراً ما تغلب لغة السجال، ولا يوجد دافع لدي المتحاورين في الوصول إلي منطقة وسط. وفي مجال الحركات الإسلامية التي لجأت إلي العنف كان الحوار الهادئ، والحاجة إلي الاستماع لآراء مختلفة هو السبيل لمراجعة أفكار العنف والتطرف. يختلف ذلك عن أسلوب الجماعات في بداياتها من حيث النظر سلبياً إلي مفهوم الحوار، والركون فقط إلي ما يعرف بالسمع والطاعة في العلاقة بين أفرادها.
- 2- **الخروج من الذات.** كل طرف من أطراف الحوار يجب أن يخرج من ذاته. إنه الانفتاح الذي يجعل الإنسان يتخلى عن دائرة الرؤية الضيقة من أجل التفاعل مع الآخرين. ويجب أن يدرك كل إنسان أن الحوار مع الآخر هو شرط أساسي لارتقائه روحياً واجتماعياً وذهنياً. من خلال الحوار يدرك الشخص أن الآخرين لديهم رؤية وفكراً، وبالتالي يستحقون من يستمع إليهم، ويتبادل الرأي معهم.
- 3- **إدراك الاختلاف.** الحوار لا يتم بين أشخاص متماثلين في الفكر وأسلوب العمل. بل ينبع من الاختلاف، ومن رغبة المختلفين أنفسهم في الوصول إلي إدارة سلمية عقلانية للاختلاف حتى لا يتحول إلي خلاف أو نزاع أو قطيعة. الاختلاف في ذاته لا يعبر عن مشكلة أو أزمة أو مرض اجتماعي، بل يعبر عن قصد إلهي وضرورة من ضرورات الحياة. يتوقف الأمر علي أسلوب إدارة الاختلاف. بالتأكيد الحوار الجاد هو أداة مثلي لإدارة الحوار بين المختلفين. من هنا فإن إدراك الاختلاف ذاته، والاعتراف به هو أحد شروط الحوار. في بعض الأحيان يؤدي عدم فهم أسباب اختلاف الآخرين إلي صدور ردود أفعال من الطرف الآخر في الحوار تعطل تدفقه.
- 4- **الاعتراف المتبادل.** الحوار يسبغ شرعية علي أطرافه. فالحوار مع طرف يعني الاعتراف به، وبوجوده، والرغبة في التواصل معه. وفي هذا الصدد تحديداً فإن الحوار بين المعتقدات والأديان يكون الاعتراف فيه ليس بالأديان ذاتها وإنما بالمؤمنين بها. المسلمون يشكون أن المسيحيين لا يعترفون

بالإسلام. والمسيحيون يقولون أن المسيحية التي يعترف بها الإسلام والمسلمون ليست هي التي يؤمنون بها. وتنطبق نفس الملاحظة علي اليهودية. إذن الاعتراف يجب أن يكون إنسانيا بين المؤمنين بالأديان، اعتراف بالمواطنة والانتماء للإنسانية والرغبة في العيش المشترك. ومن ناحية أخرى إذا كان الحوار يمتد إلي المؤمنين بالمذاهب التي لا تستند إلي مرجعية سماوية مثل البوذية والديانات التقليدية في أفريقيا.. فكيف يتسنى أن يكون الاعتراف بالمذهب هو شرط مسبق للحوار؟ هل مطلوب أن أعترف بالبوذية حتى أتداول مع بوذييين أم أعترف بشركة البوذيين في الحياة والمصير علي الأرض حتى يكون للحوار معني وغاية؟. وعلي مستوي الديانة الواحدة هل مطلوب أن يعترف أصحاب كل مذهب بالمذاهب الأخرى بوصفه شرطا أوليا للحوار؟ بالطبع لا. المطلوب هو الاعتراف بحق الآخر المختلف في الحياة. إذا وضعنا "الاعتراف" شرطا للحوار، فإن هذا سببا في حد ذاته لنسف مبدأ الحوار ذاته.

5- النسبية. كل طرف يحمل رأيا أو فكرة نسبية أي لا تحتوي علي الحقيقة المطلقة. يعني ذلك أن ما يطرحه يحتمل الخطأ أو الصواب. أفكار الشخص ليست مطلقة ولا عصمة لها. من هنا فالحوار لا يشمل معتقدات ولكن ظواهر صنعها الإنسان أيا كانت حتى يكون بيد الإنسان أن يعيد إنتاجها وتعديلها. من هنا فالحوار بين المؤمنين بالأديان لا يتناول العقائد لان كل طرف ينظر إلي عقيدته علي أنها مطلقة لا يعترئها خطأ أو تعديل، وإنما يشمل قضايا العيش المشترك مثل قضايا التنمية والتخلف والبيئة والعمل. في حالة الحوار الذي ينصب علي موضوعات عقائدية أو لاهوتية فإن الحوار يجب أن يكون فقط بين مختصين، يعرفون قيمة العلم، ولديهم الخبرة والمعرفة، وليس بين أفراد عاديين لا يمتلكون فهما عمليا منظما عن الآخر. كل ذلك يجري علي أساس من الثقة والاحترام المتبادل.

6- النزعة الاستكشافية. الحوار رحلة اكتشاف للذات والآخر. من خلال الحوار يستطيع الإنسان أن يكتشف ذاته، رغباته، هواجسه، مساحة التسامح في أعماقه وتأثير الخبرات السابقة والصور النمطية المخزونة في عقله الباطن. ويفهم الآخر كما يريد أن يعرف ذاته. يضاهي الصور الذهنية بالالتحام المباشر، ويصل إلي مفهوم جديد عن الذات والآخر. من هذا المنطلق يجب توفر نزعة استكشافية لدي المنخرطين في الحوار، ليس فقط للآخر بل للذات أيضا. فالحوار مثلا بين رجل وامرأة يجعل الطرفين يكتشفان مساحة الفهم عند كل منهما وليس فقط عن بعضهما البعض. الرجل قد يكتشف أن المرأة التي يحاورها تقدم نموذجا مختلفا عن الصورة الذهنية التي يحتفظ بها داخله عن النساء. والعكس صحيح. ومن خلال رحلة الحوار قد يكتشف كل طرف إلي أي حد يستطيع أن يتفاعل مع الطرف الآخر. وهو ما يستتبعه حتما إعادة نظر للذات، وأساليب التواصل مع الآخرين.

7- الاحترام المتبادل. الحوار يدور بين مختلفين ولكنهم أنداد. ويعني ذلك أن يشعر كل طرف أن الآخر علي قدم المساواة معه حتى وإن كان في مكانة أفضل منه علي صعيد امتلاك الثروة أو الجاه أو

الوضع الاجتماعي. والحوار ليس محاولة من جانب طرف لإملاء شروطه أو رؤيته علي الطرف الآخر بل هو سعي متبادل من أجل **التمكين المشترك** بحيث يخرج الطرفان من الحوار أكثر فهما للذات والأخر، وأكثر فاعلية مما كانا عليه.

8- **الحرية**. الحوار الحقيقي لا يقوم أو يؤتي ثمارا إلا في مناخ من الحرية حيث تتمتع كل الأطراف بحظوظ متساوية في طرح وجهة نظرها ورؤاها. الحوار لا يقوم في مناخ من التسلسل أو المحاذير أو القهر نظرا لان حرية التعبير شرط أساسي لأي حوار.

(4)

آليات الحوار

الحوار الناضج له آليات أو وسائل لضمان نجاحه.

1- **السعي لفهم الآخر**. كل طرف يفصح عن ذاته في الحوار. المهم أن يستمع الطرف الثاني ويحاول أن يفهم الآخر علي النحو الذي يريده أو يروق له. كثيرا ما نفهم الآخر علي النحو الذي يروق لنا وليس بالكيفية التي يريدها الآخر. في الحوار بين المسلمين والمسيحيين ليس من المهم أن يفهم المسلم المسيحية كما وردت في كتبه وتراثه ولكن كما يريد المسيحي أن يعرف ذاته. والعكس بالضرورة صحيح. من الضروري أن يفهم كل طرف الأسباب والبواعث والحكمة التي تكمن وراء اتخاذ الآخر لموقف أو مبدأ أو أسلوب حياتي. هذا يجعل للحوار معني وليس مجرد مساجلات كلامية أو تعبيرات لفظية. وتنطبق هذه الملاحظة علي حوار الحياة. في بعض الأحيان يسعى "الكبار" إلي الحوار مع جيل الشباب من منطلق أنه امتداد لهم يجب أن يحمل أفكارهم، ويحاسبوا الشباب إذا خرجوا عن الخط المرسوم لهم في حين أن هؤلاء الشباب يكون لديهم تصور وطرح مختلف، ويودون أن يفهم الناس فكرهم وعالمهم وأحلامهم وليس المصادرة عليها.

2- **التحرر من الصور الذهنية**. الحوار يقوم علي التخلص أولا من الأحكام المسبقة عن الطرف الآخر والدخول في رحلة اكتشافه كما يريد أن يعرف ذاته. وهو ما يطلق عليه تأجيل التأكيدات Certainties أي الصور الذهنية المأخوذة عن الآخر المختلف. نستمع إليه، ونتفهم موقفه، ورؤيته. الخطأ الذي وقعت فيه جماعات العنف الديني في السابق هو الانطلاق من "صور نمطية ذهنية" عن الآخرين، ثم التعامل معهم وفق هذه الصور المغلوطة. إذن التخلص من الصورة النمطية شرط ضروري للولوج إلي حوار جاد موضوعي.

3- **التخلص من ترسانة المصطلحات السجالية**. هناك لغة تجعل للحوار معني. وهناك لغة تجعل الحوار يدور بكلمات أشبه بالطلقات. إذا استخدم المختلفون لغة منفرة تؤلم الآخر.. فماذا ستكون النتيجة؟ التخلص من ترسانة العبارات والتركيبات اللفظية والكلمات التي تسبب حساسية للأخر أمر حتمي حتى

يكون هناك حوار. وعادة ما يؤدي ترسيخ الخلاف لفترة طويلة إلى نشوء خطاب يكرس هذا الخلاف ويعطيه بناء ومفهوما. فإذا أتى الحوار تكون لغة الخطاب تحمل علامات القطيعة أكثر من الرغبة في التواصل والفهم المشترك. من ذلك استخدام أوصاف "منفرة" لرمي الآخرين بها، مثل "الفسق"، "الفجور"، الخ.

4- **الاهتمام بالمنطوق لا بالنوايا.** يجب أن يستند كل طرف مشارك في الحوار علي ما يقوله الآخرون، وليس علي ما يدور في أذهانهم وأفئدتهم. أي التفكير فيما يقول الناس وليس فيما يفكرون. أحد أبرز المشكلات التي تعوق سير الحوار هو النظر إلي نوايا الآخرين وليس إلي خطابهم المعلن.

5- **الاستثمار في الحوار.** يجب أن يشعر كل طرف في الحوار أن الآخر يستثمر في الحوار، وإنه يسعى من ورائه لتحقيق فهم مشترك أو بلوغ أرضية مشتركة. الحوار ليس نزهة ذهنية، أو مناسبة لتسجيل مواقف، أو إملاء رؤى علي الطرف الأخر. الجدية في الحوار أساس له. تبادل المعلومات ضرورة. السعي المتبادل لتحقيق التراكم في الخبرات الحوارية استثمار حقيقي لأجيال قادمة. فمثلا هناك مئات الحوارات التي جرت في السنوات الماضية ذهبت بلا صدي لأنه لم تكن لها ذاكرة. ولم يطلع عليها جمهور واسع. والنتيجة أن من يبدأ الحوار يعيد إنتاج ما أنتجه الآخرون علي مدار سنوات.

6- **البعد عن طلب التنازلات.** الحوار فرصة للفهم وليس لاقتناص تنازلات من الأخر. إذا شعر أي طرف في حوار أن الأخر يطلب منه تنازلات فالنتيجة المتوقعة هي فشل الحوار، أو عودته إلي المربع رقم واحد، أي نقطة الصفر التي انطلق منها.

الفصل الرابع

الحوار بين الطائفية والمدنية

هناك اختلاف حول تحديد معنى التعصب Fanaticism ولاسيما أن الإيمان بالمعتقدات، والآراء، أيا كانت ينطوي علي درجة ما من الحماسة، وإعلان الهوية المختلفة عن الآخرين، والعمل علي الترويج لها، والدفاع عنها في مواجهة الغير. من هذا المنطلق فإن كل شخص متعصب لرأيه. ولكن هناك فرق بين "الإيمان" و"التعصب". الأول فعل ايجابي، أما الآخر فهو عمل سلبي. من أكثر أنواع التعصب شيوعا، هو التعصب الديني أو المذهبي. في المنطقة العربية، توجد تعددية دينية وعرقية ومذهبية، فهذه سمة من سمات التكوين الاجتماعي للمنطقة منذ قرون طويلة، ولكن المشكلة التي أخذت في التزايد في الفترة الأخيرة هي:

- شيوع التعصب الديني أو المذهبي القائم علي استغراب الآخر، تهميشه، واستبعاده، وربما النفي الجسدي له.
 - الانفراد بمشروع سياسي علي أسس دينية أو مذهبية، ترويجه والدفع به علي حساب التكامل الوطني.
- هاتان الإشكالتان تحولتا إلي "عامل مقلق" في المنطقة العربية، وبخاصة في ظل انفجار الموقف العراقي علي أساس مذهبي، وتحول الصراع السياسي إلي نزاع مذهبي في الحالة اللبنانية، ووجود مخاوف "مكتومة" لدي قطاعات واسعة من السوريين من أبناء الجماعات الدينية أو المذهبية المختلفة، وهي نفس الحالة التي نراها دائما في قلب السجلات حول العلاقات الإسلامية المسيحية في مصر.
- الخروج من الطائفية لا يتحقق إلا بتدشين المدنية، وهو ما نطلق عليه "مدنية المجال العام" Public Sphere. يعني ذلك أن يكون الفضاء العام مفتوحا أمام جميع المواطنين، يمارسون فيه حركتهم بحرية، يعلنون فيه عن برامجهم وتصوراتهم دون حظر، ويحصلون جميعا علي نصيب واسع من حرية التعبير عن أنفسهم. لا يختطفه تيار أو قوي سياسية بعينها، تستأثر به وحدها، وتبعد سائر القوي الأخرى عنه. وعندما يكون المجال العام "مفتوحا" يعني ذلك أن بإمكان المواطنين أن يعبروا عن رؤاهم السياسية، لا يصادر عليهم أحد. وتصل أصوات "مهمشمة" إلي الرأي العام، بمفردها أو من خلال ما تنتمي إليه من تيارات إلي صانع القرار، وتسود حالة من الحيوية السياسية والفكرية. هنا يصبح للحوار معني ومبني.
- الطائفية، والتوظيف السياسي للدين، وإحياء الروح المذهبية تعني جميعا إغلاقا متعمدا للمجال العام، وحظرا لكافة صور التفاعلات بين المواطنين المتنوعين فكريا وسياسيا واجتماعيا.

(1)

لماذا يستيقظ التعصب الديني أو المذهبي؟

من يتأمل المنطقة العربية من العراق إلى الصومال مروراً ببلبنان يجد أن هناك صحوة شديدة للتعصب الديني والمذهبي، وهو ما يمثل عامل قلق بالنسبة للمهتمين بالشأن العام في مصر، الذين لا يريدون أن يروا مثل هذه الصحوة في المجتمع المصري، ويعتبرون أن أئمن ما في الخبرة التاريخية المصرية هو "حالة التعايش" بين المختلفين في الدين أو المذهب، وحتى وقت قريب لم يكن يسأل أحد من المصريين المسلمين عن الشيعة، ووضعهم في مصر، الآن صار هذا السؤال مطروحا عندما هبت علينا رياح الطائفية الراجحة في المنطقة العربية، والتي تطرح تساؤلات من قبيل "السني" و"الشيعة". وبالرغم من حدوث أزمات طائفية من آن لآخر في المجتمع المصري طرفاها مسلمون ومسيحيون، إلا أن عقلاء الأمة المصرية لا يزالوا يرون في ذلك أمراً عارضا، لا ينال من خبرة التعايش الإسلامي المسيحي، بل علي العكس يشير إلي أنه من الضروري أن نلتف جميعا لحماية هذه الخبرة، ورعايتها.

من هنا يصبح البحث في أسباب صحوة الطائفية والمذهبية في المنطقة العربية ضرورة حتى نكون علي بينة منها، ونسعى بقدر المستطاع إلي تلافيتها حفاظا علي الخبرة التاريخية المصرية.

من أبرز هذه الأسباب:

- 1- تفكك مشروع الدولة القومية، ليس فقط في الوقت الراهن ولكن علي مدار مراحل متعددة، بدءا من الإخفاق في تحقيق التنمية، والعجز عن سد احتياجات السكان واللجوء إلي التكوينات الدينية والمذهبية لسد هذه الاحتياجات، وتنامي معدلات الفساد الذي ينخر في عظام الدولة، انتهاء بالتلكؤ عن الوفاء بالمطالب الديمقراطية، وأخيرا السعي لتبديد الصيغ الحالية للحكم مهما كانت التنازلات المقدمة خارجيا.
- 2- الدولة العربية لجأت منذ عقود طويلة إلي توظيف "الدين" أو "المذهب" في إنتاج شرعية جماهيرية تواجه بها عجزها عن الإنجاز. صار كل حاكم أو حكومة تصطبغ بالصبغة الدينية حتى تسوق نفسها للجماهير، وتنال رضاها، في الوقت الذي لا تسهم فيه في تطوير المجتمع. كان من شأن ذلك تسييس التكوينات الدينية والمذهبية، وفتح شهيتها السياسية، ودفعها لتقديم نفسها لاعبا أساسيا في ظل ضعف الدولة، وترهلها.
- 3- عجز كثير من الدول العربية عن تحقيق اندماج وطني حقيقي بين الجماعات الدينية والعرقية المختلفة، واللجوء إلي سياسيات "ردئية" في إدارة التنوع الديني والمذهبي، أسهمت في تمديد المشكلات، وتعميق الأحقاد التاريخية، وتنشئة أجيال علي استعذاب فكرة الاضطهاد في مواجهة النخب الحاكمة، وربما في مواجهة أصحاب الأديان أو المذهب التي تأتي منها هذه النخب.

4- صعود تيار الإسلام السياسي، بوصفه مشروعاً سياسياً يقوم على أساس ديني، لم يقدم تحدياً للدولة القومية، ولكنها واجهت ذات التحدي إلى الجماعات الدينية والمذهبية الأخرى، ولا سيما في ضوء أمر أساسي أن موقف التيار الإسلامي، باختلاف فصائله، تجاه "الأخر الديني" ظل ملتبساً، يجعل من مفهوم المواطنة "دينياً"، بحيث يتحول غير المسلم إلى مواطن من الدرجة الثانية، أو ذمي. ويلاحظ أن المشروع الإسلامي حتى يجد سنداً، ويستحوذ على شرعية تمثيل عموم المسلمين، اتجه إلى تشجيع الأقليات الدينية إلى التحرك بشكل جمعي في المجال السياسي.

5- التحولات السياسية في السنوات الأخيرة في العالم العربي لم تجد نخباً سياسية، أو شرائح اجتماعية، أو قوى سياسية قادرة على إنجاز التحول الديمقراطي. كل ما حدث هو الكشف عن ضعف هذه الجماعات السياسية والاجتماعية، بحيث لم يعد في المشهد سوى الدولة والجماعات الدينية، بالمعنى الواسع. في مصر الصورة أكثر وضوحاً، فالمواجهة بين الدولة والإخوان المسلمين واضحة، ومن يقف إلى جوار النظام في المواجهة هي المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية.

6- حادثة العهد بمؤسسات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على تعبئة الجماهير على أساس "المصلحة" أكثر من "الانتماء" إلى الطائفة، وحصار النظم العربية لها، أدى في النهاية إلى عدم قدرتها على خلق رأس مال اجتماعي حقيقي (أي الروابط والجمعيات الأهلية والمدنية)، في الوقت الذي نجحت فيه القوي الطائفية في خلق رأس مال ديني، شعبي تعبوي (أي حشد الجماهير وراء أهداف سياسية عريضة دون التفكير في مشروع نهضوي حقيقي للأمة بأكملها). وفي بعض الأحيان تصبح مؤسسات المجتمع المدني وكيلاً للطائفية الدينية، مثلما هو الحال في خبرة الممارسة في النقابات المهنية في مصر، خاصة بعد أن تحولت هذه المؤسسات من مكان يلتقي فيه المختلفون فكرياً ودينياً على أرضية مدنية، إلى ساحة لممارسة الفرز الديني من خلال فرض "إسلامية" النموذج.

7- من تداعيات ما يطلق عليه الحرب ضد الإرهاب، الترويج للمؤامرة الكونية الغربية، الأمريكية في الأساس، التي تنطلق من مقولات دينية في مواجهة الإسلام والمسلمين. ومن البديهي أن تترك تأثيراً على علاقات المسلمين والمسيحيين في المجتمعات العربية. الأمثلة على ذلك كثيرة من الحرب الأمريكية-البريطانية في العراق، إلى الرسوم الكاريكاتيرية الدانماركية انتهاءً بمحاورة البابا بنديكت. الربط بين ما يحدث على صعيد العلاقات الإسلامية المسيحية في السياق المحلي، وما يحدث من متغيرات عالمية يؤدي إلى أمرين: الأول رهن النزاعات المحلية- وليدة الواقع وظروفه ويمكن حلها محلياً- بالتطورات الدولية التي تتعقد فيها العوامل وتتشابك المتغيرات. أما الأمر الثاني فهو تعقيد مسار العلاقات الإسلامية المسيحية لارتباطها بمتغيرات دولية، وتحويل الشأن الداخلي إلى شأن خارجي.

(2)

لماذا تنجح دائما الجماعات "المتعصبة"؟

إذا كان ما سبق يقدم بعض التفسير لأسباب صعود التعصب الديني أو المذهبي في المنطقة العربية، كيف يمكن أن نفهم أسباب نجاح الجماعات الدينية أو المذهبية "المتعصبة".

العامل الأساسي في هذا الصدد هو قدرتها الفائقة علي الإفادة ما تتيحه الروابط التقليدية في المجتمعات ما قبل الحديثة، واستفادت كذلك مما تكفله ثورة الاتصالات والمعلومات، ساعدها علي ذلك امتلاك المال، والتنظيم، والشرعية.... وهذه قضايا تستحق التحليل.

فهي أولا تمتلك قيادات شرعية، لا ينازعها أحد القيادة. فهي بالتالي تمتلك القدرة علي التوجيه والحشد. وتمتلك ثانيا مؤسسات عميقة الجذور، رغم كل ما يعترئها من مشكلات بنيوية وتنظيمية، فهي لا تزال منتجة وفاعلة، وناجحة في التعبئة، ومبادرة في الأزمات.

وتمتلك ثالثا المال الذي جعلها دائما في موقع المبادر، والفاعل، والملبي للتطلعات، حتى لو كانت في حدها الأدنى، واستطاعت بذلك أن تحتفظ بالجمهور المنتمي إليها.

وتمتلك رابعا خطابا دينيا، متماسكا، تطرحه علي الجماهير، وتعرف سبل الوصول إليها.

الجديد في الأمر هو قدرتها علي استخدام منتجات العولمة، وتوظيفها ببراعة، والدليل علي ذلك أمرين:

1- إنشاء الفضائيات الدينية، والتي في مجملها تقدم تفسيرات دينية بالغة التشدد تجاه الذات، والآخر الديني. ليس هذا فحسب بل تفتح المجال أمام سجالات دينية عقائدية، تتطوي علي النيل من المعتقدات، وتشجع العوام علي الإساءة لبعضها بعضا.

2- إطلاق الآلاف من مواقع الانترنت، التي تنقل المعرفة إلي الكافة، وتتمتع بمساحة واسعة من المراوغة في مواجهة القيود القانونية علي النشر. هذه المواقع تقدم معارف دينية مضطربة، تصب في جانب كبير منها علي التعصب في مواجهة الآخر.

(3)

ماذا يقدم التعصب الديني أو المذهبي للإنسان العربي؟

المواطن يجد نفسه في برائن التعصب، لكنه يري أحيانا أن التعصب يقدم له خدمة مثل:

1- هوية، بطاقة تعريف أساسية للمجتمع، بعد أن ضعفت الهوية الوطنية القطرية بفعل تكرار الهزائم للدولة الوطنية، وشيوع الفساد، وتمدد الاستبداد، وحدوث انفصال بين المواطن والدولة. حين يتآكل الانتماء للوطن، يحل محله الانتماء للطائفة أو القبيلة.

2- شبكة أمان اجتماعي، في مواجهة حالة حضور الدولة نظريا وغيابها عمليا، وهي حالة العديد من الأقطار العربية، أو في حالة غياب الدولة- نظريا وعمليا- كما في المشهد العراقي، والصومالي، وربما اللبناني. والملاحظ أنه كلما ازدادت هزائم الدولة العربية في مواجهة التحديات الخارجية، كلما ازداد بأسها على مواطنيها بالداخل. وهو ما يستدعي دوما وجود شبكة أمان اجتماعي تحيط بالفرد، وتوفر له بعضا من أسباب الحماية. مثال علي ذلك حين يحتاج الشخص العلاج ويجد يد الجماعات الدينية أو العرقية أقرب إليه من يد الدولة.

3- مشروع مستقبلي، فإذا كان التفكيك هو "الملح" الأساسي في كونيا، ثم إقليميا، ثم محليا، فالبديل المتاح أمام الفرد العربي هو الارتداد إلى الانتماءات الأضيقة، التي لا تزال تحتفظ بقوامها، وقواعدها الأساسية، ومصادرها المالية، وخطابها الجامع، والهيبة النسبية لقياداتها، الدينية أو المذهبية. الظاهر أن المنطقة العربية يعترئها "فيروس التفكيك"، علي حد تعبير البعض، مما يعني أن الانتماء الوطني الجامع لكل المواطنين في خطر لصالح انتماءات صغيرة.

(4)

ما المطلوب من المواطن في المقابل؟

الطائفية لا تحمي المواطن، وتقدم له الدعم المادي والمعنوي بلا مقابل. أنها تنتظر المقابل، والذي قد يكون باهظا في أحيان كثيرة.

● الولاء الضيق للجماعة الدينية أو المذهبية، اعتبارها مشروعها الأساسي، محور وجوده، ومستقبله، وغايته. الأمر لا ينحصر في الانتماء ديني أو المذهبي، هذا هو المعلن، ولكنه في الأساس انتماء سياسي، يعكس مشروعات سياسية طائفية مباشرة. مثال علي ذلك حالي الموارد والشيعية في لبنان. وحالة بعض الجماعات الدينية الإسلامية والقبطية التي تري أن الهوية الدينية تأتي قبل الهوية الوطنية، وهو ما يشكل خطرا علي وحدة المجتمع، وتجانسه.

● الارتباط أسما بالدولة، وفي الوقت نفسه التحلل من "الانتماء إليها" علي صعيد الممارسة العملية. من هنا ليس مستغربا أن يكون أهم مشروعين طائفيين في المنطقة، علي الصعيدين الإسلامي المسيحي، يرفض كلاهما مفهوم "الوطن"، حتى لو ادعيا خلاف ذلك. أحدهما يتحدث عن "الأممية الإسلامية" التي لا تعرف سوي "الوطن الإسلامي"، فالإسلام عقيدة ووطن. ونجد انعكاس ذلك علي الأصوات المسيحية التي لا تري في الوطن سوي مرحلة "انتقالية" لوطن أعمق، هو الوطن السمائي. تختلف الدوافع ولكن الغايات واحدة، هي الانفصال عن مشروع "الدولة" الوطنية، لصالح مشروعات طائفية تستند إلي الولاءات الأدنى.

● إنكار حق الآخرين في التنوع الديني أو المذهبي، إما بالقلب (الكرهية المستبطنة)، أو التحريض (الكرهية المعلنة)، أو الإساءة (الفعل المباشر)، أو التصفية أي (النفى الجسدي). وفي كل الأحوال هو "كتلة طائفية"، نمطية التكوين، وجاهزة للتوجيه.

أي المطلوب من المواطن "المتعصب" ليس أكثر من الولاء والبراء. الولاء للجماعة الدينية أو المذهبية، والإعلان عن معادة الآخرين لها.

(5)

ماذا فعل التعصب بحقوق "المواطن"؟

هناك عدة صور يمكن التوقف أمامها:

- 1- استلاب المجال العام، وتحويله إلى ساحة للمساجلات الدينية أو المذهبية، هذا المجال العام الذي نشأ تعبيراً عن حرية الجدل، والتفكير النقدي، والنفاس الحر كما في خبرة المقاهي البريطانية، والصالونات الفرنسية، وتطور مع تعمق مفهوم المجتمع المدني. هذا المجال العام يجري اختطافه لمصلحة النظم الحاكمة التي تغلقه لحسابها، وجماعات دينية أو مذهبية متعصبة تريد مصادرتها لحسابها. أي تحول الأمر إلى مطلقات في حالة صراع، كلاهما يمتلك وقود المعركة، أي الجماهير.
 - 2- ممارسة قدر من التقييد علي حرية التعبير، بحيث اتسع نطاق المقدس، لم يعد هو الدين أو المعتقد الديني بل تمدد ليشمل المشروعات السياسية "الدينية" و"المؤسسات الدينية" ذاتها، بحيث لم يعد هناك إمكانية لنقد هذه الهياكل والأبنية، وتحول المواطن الطائفي إلى رعية سياسية في الدولة، ورعية دينية أو مذهبية في قلب الجماعات الدينية أو المذهبية التي تحتضنه.
 - 3- تقييد حرية الفعل السياسي، هذه المؤسسات الدينية باتت تتحكم في الفعل السياسي المباشر للأفراد، وتحول تعصبهم الديني أو المذهبي إلى "مشروعات سياسية"، سواء بالمعارضة أو الموالات. وكلاهما يقيد من حرية الحركة السياسية.
- المشكلة الحقيقية أن المجتمعات العربية باتت يعترتها فيروس التفكيك، والبديل الوحيد والقادر علي إنجاز هذا السيناريو هي المشروعات الدينية والمذهبية المتطرفة، والتي تغذيها ماكينة للتنشئة الطائفية، إعلامياً وتعليماً. ولجأت الدولة القومية "الجريحة" في المنطقة العربية إلى المراجع الدينية بحثاً عن شرعية، وثبات، وقدرة علي المواجهة. وهكذا أصبح المواطنون يدارون عبر الماكينة الطائفية بالوكالة، إما لحساب قوي سياسية داخلية، أو مشروعات سياسية خارجية.

(6)

رأس المال الاجتماعي.. حوار مدني جديد

يقصد برأس المال الاجتماعي الروابط المؤسسية التي تنشأ بين الأفراد بالإرادة الحرة الطوعية، علي أساس من الثقة والاحترام المتبادل، بهدف تحقيق مصالحهم بشكل سلمي متحضر. هذه الروابط المدنية من جمعيات وأحزاب وجماعات مصالح وأندية تكفل تعبئة المواطنين، والدفاع عن مصالحهم، ولكن علي أساس غير طائفية.

تقوم هذه المنظمات أو الروابط بعدد من الوظائف أهمها توفير شبكات أمان اجتماعي حقيقية Safety Networks علي أساس من الثقة والاحترام المتبادل والاعتماد المتبادل، وهو ما يؤدي إلي تعظيم قدرة رأس المال الاجتماعي علي الوفاء بالمهام التنموية الملقاة علي عاتقها ولاسيما في المجتمعات النامية التي يتزايد فيها انسحاب الدولة عن مجالات كثيرة- خدمية وإنتاجية- اعتادت الوفاء بها علي مدي عدة عقود. في حالات كثيرة لم تعد الحكومة تستطيع أن تقدم خدمات صحية وتعليمية وثقافية علي النحو الذي كانت تقدمه في الماضي، وبالتالي لم يعد أمام المواطن رقيق الحال سوي اللجوء إلي هذه التكوينات الاجتماعية التي تمثل شبكة أمان له يلجأ إليها في حالات الضرورة، بدلا من التخندق في الطوائف جامدة التكوين. في هذه التكوينات المدنية تكون الخدمة مقابل الاندماج في شئون المجتمع، أما في الهياكل الطائفية تكون الخدمة مقابل كراهية الآخر المختلف.

وهناك العديد من الدراسات التي تشير إلي أن هذه المنظمات المدنية تخلق ثقافة مدنية جديدة تختلف عن الحشد الطائفي من أبرز ملامحها: التفاعل الاجتماعي بين الأفراد في المنظمات المدنية التي يقومون بتأسيسها أو الانضمام إليها. تعد هذه النظرة امتدادا لكتابات إيكس دي توكفيل التي بنيت علي افتراض أساسي أن المنظمات التطوعية تمثل "مدارس لتعليم الديمقراطية". من خلال التواجد في أروقتها، والمشاركة في أنشطتها، يتعلم الأفراد قيما أساسية تساعدهم علي بناء شبكات أمان اجتماعي من قبيل المشاركة، والنقاش الحر، وتبادل الرأي، والتسامح مع الاختلاف، واختيار الأشخاص والبرامج من خلال الاحتكام إلي آليات الانتخاب الحر.

هذه الثقافة الجديدة هي عنوان العبور إلي مجتمع حديث، لا يعرف الجزر الطائفية المنعزلة، يزكي الاندماج علي حساب التبعر، ويبني المجتمعات علي أساس التنوع والاختيار الحر العقلاني، والحوار الديمقراطي الذي يستوعب الآخر، ويقدم له فرصا متساوية في الحضور والمشاركة.

من هنا فإن المجتمع المدني يعطي الأمل في تجاوز مشكلات المجتمع، ويقدم نموذجا جديدا للسلام الاجتماعي يقوم علي احتضان كل المواطنين، بصرف النظر عن الاختلاف في اللون أو الدين أو الجنس أو العرق في بوتقة واحدة، تحقيقا للانسجام الاجتماعي.

الفهرس

المحتويات

عن مركز ماعت

تصدير

مشروع السلام المجتمعي

مقدمة

الفصل الأول : مفهوم السلام الاجتماعي - معني السلام

معني السلام الاجتماعي

أركان السلام الاجتماعي

الفصل الثاني: محددات السلام الاجتماعي في مصر

خصائص الحالة المصرية

مسارات التطور التاريخي

التفاعل الثقافي

الوحدة الوطنية في المجتمع

تحديات الواقع الأنبي

الفصل الثالث : الحوار في المجتمع - مفهوم الحوار

أشكال الحوار

شروط الحوار

آليات الحوار

الفصل الرابع : الحوار بين الطائفية والمدنية

لماذا يستيقظ التعصب الديني أو المذهبي؟

لماذا تنجح دائما الجماعات "المتعصبة"؟

ماذا يقدم التعصب الديني أو المذهبي للإنسان العربي؟

ما المطلوب من المواطن في المقابل؟

ماذا فعل التعصب بحقوق "المواطن"؟

رأس المال الاجتماعي.. حوار مدني جديد